الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

طرق وأساليب استغلال الأرض في الجزائر خلال العهد العثماني

"1519 م/ 1830م – 925 هـ /1246 هـ"

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

إعداد الطالبان :

- محمد سايح
- إسماعيل سايح

تحت إشراف الدكتور:

- العربي لخضر

لجنة المناقشة

الدكتور الطيب مجروني ..... رئيسا

الدكتور العربي لخضر..... مشرفا

الدكتور الدين سايح..... مناقشا

السنة الدراسية 2024 / 2025


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر وتقدير

((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ))

الآية 19 عن سورة النمل

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا الموضوع ويسر لنا أمرنا وفتح لنا أبواب العلم،

اللهم لك الحمد والشكر كما أعنتنا ووفقتنا.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور العربي لخضر

على تفضله بإشراف على هذا العمل وما أسداه من تصويب ونصح وإرشاد،

فكان نعم المعين لنا في إخراج هذا العمل إلى النور

فله منا كل التقدير والاحترام وجزاه الله عنا خير الجزاء،

والشكر موصول إلى أساتذتنا الموقرين في لجنة المناقشة

رئاسة وأعضاء لتفضلهم على قبول مناقشة هذا الموضوع،

فهم أهل لسد خلله والإبانة عن مواطن القصور فيه.

كما نتوجه بشكرنا للأسرة العلمية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وشكر موصول أيضا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الطالبان

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله

زوجتي الفاضلة وعائلتها الموقرة وإلى أبنائي الأعزاء حفظهم الله.

(إبراهيم، وليد وأنس) إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم كل باسمه.

والى من أدين لهم بالفضل في هذا العمل إلى أساتذتي الكرام،

راجيا من المولى جل في علاه التوفيق والثبات.

محمد

إهداء

حمدا لله على توفيقه وامتنانه والصلاة والسلام على نبيه الهدى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى لحن الحب الهناء، إلى معزوفة الحنان والوفاء، إلى التي حملتني في بطنها بكل عناء،

ووضعتني بكل شقاء، وربتني وكبرتني وكانت بمثابة الرجل الذي لم يحرمني العطاء،

والأم التي لم تحرمني الحنان والهناء، إليها وبكل صفاء، أمـــي العزيزة على قلبي"خيرة" أطال الله في عمرها.

إلى منبر العز والسماحة، إلى من سلمني إلى أيدي الأمان ورحل قبل الأوان،

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فاسح جنانه، قال تعالى:﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

إلى روح أخي الطاهرة"محمـد"أسكنه الله الجنة.

إلى زوجتي الغالية وابنتي أية تسنيم والكتكوت ابني محمد الفاتح حفظهم الله وأطال في عمرهم.

إلى من كانوا لي خير عون لي في الحياة، شقيقاتي الفضليات

"نعيمة، زهرة وأزواجهم وأبنائهم وبناتهم، أتمنى لهم النجاح والهناء.

إلى جدتي "فاطنة حفظها الله وأطال في عمرها،

إلى أخوالي "مصطفى،الطاهر،حمـزة" وعائلاتهم

الذين كانوا بمثابة إخوتي في حرصهم على مستقبلي فكانوا الناصح المرشد لي في حياتي.

إلى خالاتي، ماما المليئة بالدفئ والحنان،فاطمة وزوجها وأبنائها، خديجة،

فضيلة وزوجها محمد وأبنائها ،ورقية وزوجها د. حمزة وأبنائهما "

إلى الأب الروحي زوج خالتي بن "عـامر"الذي ساهم في الدفع بي دائما إلى طريق الخير حفضه الله.

إلى أبن عمي "حبيب"وأبنائه"محمد ،حمزة،مصطفى ،معمر ،عبد الكريم"

إلى أصدقائي في الحياة"عبدالحليم،أحمد سايح،عيسى ،علي ،عبد القادر ،توفيق،احمد ،رضوان" ،

الى زملائي في العمل علال جديدي ، طاهر بديار

وفي الأخير إلى صديقي وزميلي في المذكرة الذي كان دوما حريصا على نجاحنا"محمد"وفقه لله.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

اللهم اجعل هذا العمل خـالصا لوجهك الكريم وانفعنا به يوم الدين.

– إسماعيل –


المقدمة

المقدمة:

تعد دراسة الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني من أهم الدراسات في المجال الاقتصادي، ومعالجة هذا الموضوع تجعلنا نهتم بكل الجوانب التي لها دخل بالعمل والقطاع الزراعي، سواء المساعدة أو المعرقلة للزراعة، وكذلك تتجلى محاولتنا هذه في طريقة استغلال الأراضي وذكر أنواعها وطرق استغلالها والضرائب التي كانت مفروضة عليها، باعتبار أن ملكية الأراضي لها تأثير مباشر على الإنتاج والمحصول، وتكتسب الزراعة طابعاً في غاية الأهمية لما لها من علاقة مباشرة مع نمط العيش، ولما تحققه لأجل البقاء خاصة أن هذا النشاط يعتبر من أقدم الحرف، فقد ذكرت الزراعة في القرآن الكريم قوله تعالى {يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} سورة النحل الآية 11.

كما هدف بحثنا هذا إلى دراسة كل الأدوات والأنظمة المستعملة في العمل الزراعي ودور الشبكة المائية في الحفاظ على الإنتاج، وكذلك تنوع الملكيات الزراعية وإنتاج الفلاح والضرائب المفروضة عليها وقد حظيت الثروة الحيوانية بجزء من موضوعنا لأهميتها في القطاع الزراعي من خلال تسميد الأراضي واستعمال الدواب في عملية الحراثة والنقل.

إن الإشكالية التي يطرحها موضوعنا ومحاولة الإجابة عنها في ثناياه تتمثل إلى أي مدى يشكل نظام الاراضي الزراعية تطورا في المجال الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني؟

- ما هي طبيعة الملكيات وكيفية استغلالها؟
- كيف كانت المحاصيل والمنتوجات الفلاحية خلال الفترة العثمانية بالجزائر؟
- وما هي أهم الضرائب التي يخضع لها الإنتاج الفلاحي؟
- إلى أي مدى ساهم الفلاح في تذليل أرضه والتأقلم مع طبيعتها وترويض الصعوبات؟

تضمنت خطتنا لهذا البحث مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

أما المدخل فقد جاء تحت عنوان الأحوال السياسية والاقتصادية للدولة الزيانية وسبب دخول العثمانيين إلى الجزائر وهو يتناول الجوانب الاقتصادية حيث تطرقنا فيه إلى أهم المنتجات الزراعية والحيوانية التي كانت تحظى بها الدولة الزيانية حيث وقفنا خلالها على:

1. نوعية التربة واختلافها حسب موقعها في الجبال والسهول والهضاب.
2. المنتجات الزراعية وعلى رأسها الحبوب الذي كان الغالب على كل أنواع أخرى من الأشجار المثمرة والخضر.

3. الإنتاج الحيواني يعتبر للنشاط الرعي من الأعمال الضاربة في حياة الناس منذ القدم والمستمرة إلى اليوم حيث شهدت المنطقة تنوعاً في الإنتاج الحيواني من الغنم والماعز والبقر والإبل وغيرها.

تطرقنا في الفصل الأول إلى أنواع ملكيات الأراضي الزراعية. حيث درسنا كل نوع لوحده حسب خصوصيته من الملكيات البايليك والملكيات الخاصة والملكيات المشاعة وأراضي الوقف وأراضي الموات حيث كان لتنوع الملكيات تأثير في طبيعة الإنتاج الزراعي حسب مالكها ثم انتقلنا إلى أنواع الضرائب الفلاحية التي كانت تفرض على كل نوع وهي متعددة من الضرائب الشرعية والضرائب المستحدثة والضرائب الطارئة أما الفصل الثاني فقد خصصناه لطرق وأساليب استغلال الأراضي الزراعية حيث تناولنا فيه دراسة الأدوات المستعملة في الزراعة من محراث وسماد وغيرهما ثم تطرقنا إلى المحاصيل الزراعية من إنتاج الحبوب والخضر والبقول والأشجار المثمرة وخصصنا جانباً منه للإنتاج الحيواني والشبكة المائية ودورهما وكيفية الاستفادة منهما في تحسين المنتجات الزراعية وأنهينا بحثنا هذا بخاتمة أجبنا من خلالها على التساؤلات المطروحة في الموضوع.

المنهج المتبع:

ولدراسة عملنا اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي لأجل التحليل المناسب ولوصف الواقع الفلاحي للجزائر خلال العهد العثماني ولإثراء موضوعنا اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع وهي كالتالي:

- كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة الذي يعتبر أحد موظفي الإدارة العثمانية وشاهداً على آخر فترة زمنية منها.
- وكذلك مذكرات أحمد الشريف الزهار الذي ساعدنا في معرفة نوعية الضرائب التي يخضع لها النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني.

أما المراجع:

- فمنها كتاب تاريخ الدولة الزيانية للمختار حساني الذي ساعدنا في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة الزيانية في الجزائر خلال الفترة.
- ومجموعة من كتب ناصر الدين سعيدوني التي اهتمت بالوضع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني.

- وكتاب تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ليحيى بوعزيز الذي ساعدنا في معرفة الأدوات المستعملة في الفلاحة.
- بالإضافة إلى العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير والماستر.

ومن أهم الدراسات التي تناولت بعض الجوانب من الموضوع الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني نذكر أطروحة الدكتوراه الموسومة بالمدنية والريف في أواخر العهد العثماني للدكتور بلبروات بن عتو الذي عالج فيها الأوضاع الاقتصادية التي يندرج تحتها (نظام الملكية الزراعية وكذا أساليب الاستغلال الزراعي وأهم المحاصيل الزراعية).

وكذلك رسالة الدكتوراه بعنوان الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924 – 1246 هـ/1518 – 1830 م) للدكتورة سهام بومعزة التي تناولت في ثناياها العوامل المساعدة على الزراعة في إيالة الجزائر العثمانية واستغلال الأراضي الزراعية في الجزائر العثمانية.

ورسالة الماستر بعنوان النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني (925 – 1246 هـ/1519 – 1830 م) للطالب سعود بن مقيدش والتي احتوت على ملكيات الأراضي الزراعية والإنتاج الفلاحي ووسائل وطرق استغلال الأراضي والضرائب الفلاحية.

ونجد رسالة الدكتوراه بعنوان الضرائب في الجزائر (1206 – 1282 هـ/1792 – 1865م) دراسة مقارنة للدكتور دحماني توفيق والذي تناول فيها الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني.

الصعوبات:

وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات من بينها أن جل الكتب تذكر الزراعة بصفة عامة دون ذكر التحليل في خصائصها أو مميزاتها والمصادر والمراجع لا تغطي الفترة الزمنية المدروسة بأكملها إنما نجد عموميات في الموضوع كما اكتفت المصادر والمراجع بذكر الأدوات الزراعية دون تفصيل فيها ضف إلى ذلك قلة المعلومات عن الأنظمة الزراعية التي كانت متواجدة بالجزائر خلال العهد العثماني وتشابه المراجع في مضامينها إلى حد كبير.



مدخل:

الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة الزيانية قبيل العهد العثماني

تمهيد:

الدولة الزيانية من أهم الدول التي نشأت على أرض الجزائر، حيث استمرت أكثر من ثلاث قرون (1235/ 1554م –962/633هـ) وعرفت خلالها أدوارا تراوحت بين القوة والضعف حيث دخلت في صراع مع القوى الخارجية التي كانت تعمل من أجل السيطرة على أراضيها لأهميتها الاقتصادية. [1] فكيف كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة الزيانية قبل العهد العثماني؟

1. الأوضاع السياسية:

بدأت هذه الفترة (1517/1505م –923/911هـ) بأكبر حادثة عرفتها الدولة الزيانية في مطلع القرن العاشر الهجري والسادس عشر ميلادي وهو بداية هجوم الإسباني على سواحل المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة، ففي سنة 911هـ/1505م تم أخذ المرسى الكبير الذي يعد من أهم مراسي الدولة الزيانية وكذا استشهاد عروج بربروس سنة 923هـ/1517م [2]، وقد استفاد الاسبان كثيرا باحتلالهم للمركز الساحلية الحساسة نتيجة الصراع والتنافس اللاشريف بين الإخوة الأعداء من أجل الاستئثار بالإمارة، فكان أبو حمو موسى الثالث (1519/1518م – 925/924هـ) قد وصل إلى عرش تلمسان, بعد أن تغلب أخيه أي زيان الثالث 924هـ/1518م وأدخله السجن[3].

في الوقت الذي كان فيه الإسبان يغذون هذا الصراع ويثبتون احتلالهم لوهران عام 915هـ/1509م وبجاية 916هـ/1510م ولم يبق إلى التوغل في الداخل واحتلال مدينة تلمسان وكان الإسبان قد ارتكبوا مجازر وحشية، أشرف على تنفيذها الكاردينال كزيمنيس (kazimins) الحاقد على الإسلام والمسلمين وقتل أربعة آلاف وأسير ثمانية آلاف من المسلمين، وحول المساجد إلى كنائس ولا شك أن هذه المأساة لم تكن لتحدث لولا عامل الخيانة، حيث أن آبا حمو الثالث (1519/1518م–925/924هـ) كان قد أعطى ولاءه إلى الإسبان ضد أمته من أجل أن يظل على عرش تلمسان، ولم يكن السكان ليرضوا بخيانة وولاء أميرهم

[1] مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية الأحوال السياسية، منشورات الحضارة، الجزائر، طبعة 2009، ج1، ص5

[2] نفسه ج1، ص 45

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال–المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، طبعة 2005، ص 100

للإسبان، فثاروا ضده ونتيجة ثورة السكان عليه برز أبو زيان أحمد الثالث (950/947هـ-1543/1540م) الذي تولى العرش بمساعدة قوات البايلرباي حسن باشا بن خير الدين (974/969هـ-1566/1561م) [1].

إن ضعف سلاطين الدولة الزيانية في فترة المتأخرة من عمرها قد أثر على أحوال الرعية، فزاد الصراع بين القبائل من العرب والبربر، حيث ساهم هذا الصراع في ضعف ساكنة المغرب الأوسط والقبائل، ونتيجة ذلك ظهرت الفتن بين رؤساء على الرئاسة[2].

إن دور أمراء الدولة الزيانية لم يكن مقتصرا على الرعية فقط بل امتد إلى أمرائها فكل أمير يتولى السلطة يعمد إلى قتل المعارضين له، أو الزج بهم في السجن الأمر الذي جعل هؤلاء يؤيدون التدخل العثماني. [3]

2. الأحول الاقتصادية:

المملكة الزيانية فلاحية بطبيعة أراضيها وموقعها، كانت الفلاحة في هذه المملكة من أهم منابع الثروة، حيث يمثل الاقتصاد عصب الحياة بالنسبة إلى أي نظام سياسي، ذلك أنه هو الذي يحدد مدى ثراء الدولة أو فقرها ولا شك أن الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات اقتصادية تسير بها المؤسسات المختلفة في الدولة سواء فيما يتصل بالزراعة أو الصناعة أو التجارة.[4]

1.2 الإنتاج الفلاحي في الدولة الزيانية:

– **نوعية الأراضي:** إن أراضي الدولة الزيانية تختلف باختلاف الظروف المناخية والتضاريس، فهناك أراضي السهول الساحلية التي تسقط بها كمية وافرة من الأمطار وهناك أراضي الهضاب العليا التي تتميز بقلة الأمطار، كما نجد أراضي تقع على ضفاف الأودية مثل: سهل شلف الذي يسقى من هذا الوادي،[5] فالإدريسي

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ج2، ص101

[2] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص46

[3] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الكتاب الغربي، الجزائر، 2007 ج: 3 ص 1040

[4] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص 11

[5] نفسه، ج2، ص 24

يصفها هذه المنطقة بأرضيها مزارع ويضيف العبدري " إن الدائرة بالبلد مغروس بالكروم وأنواع الثمار" ويصفها الزهري بأنها " كثيرة الفواكه والزرع. "[1]

– **انتاج الحبوب** : كان المغرب الأوسط يزخر بإمكانيات مختلفة جعلت منه قطرا فلاحيا، منها مصادر المياه المتنوعة العيون والأدوية والآبار والأراضي الزراعية الواسعة المتمثلة في السهول ذات التربة الجيدة كسهل متيجة وسهل تسالة وغيرها، حيث كان إنتاج القمح والشعير الغالب على كل الأنواع تقريبا بالإضافة إلى بعض المناطق الجبلية التي كان لها سهما في هذه الزراعة ولعل انتشار زراعة الحبوب في المغرب الأوسط يدل على أهميتها في توفير الغذاء، الذي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنه في حياته اليومية وقد بلغت درجة الاكتفاء في بعض الأحيان، وانعكست وفرتهما على أسعار البيع في الأسواق، وأصبحت الحبوب في متناول الكثير من الأسر بمدن المغرب الأوسط، إلا أنه في بعض الأحيان يتأثر بالظروف المناخية.[2]

حيث نجد منطقة تيهرت اشتهرت بزراعة الحبوب لكثرة مياهها وبرودة مناخها ووقوعها ضمن التلول الصالحة للزراعة، أما حوض شلف فيتميز بوجود مجموعة من محاصيل منها القمح والشعير وكذلك سهول عين الدفلى، ومستغانم تنتج هذه المحاصيل،[3] وفي المناطق الجبلية مثل جبل بني بوسعيد[4] ومغراوة فقد ذكرهما الوزان بقوله وبين دورهما في إنتاج الحبوب وكذلك أراضي متيجة أنها الوزان " تنتج بها كمية هامة من الحبوب[5]" .

– **الأشجار المثمرة:** ازدهرت غراسة الأشجار بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني بفضل ما لقيته من عناية واهتمام، فقد كان السكان يعتنون بالبساتين ويغرسون فيها أنواع مختلفة من الفواكه[6] فمنطقة تلمسان فيها عيون كثيرة ومياهها غزيرة نتج عنها أنواع عديدة من الأعناب والثمار[7]، وهي كثيرة الفواكه، ومن فواكهها

---

[1] مختار حساني، المرجع السابق ج2، ص 24

[2] لخضر العربي، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني (1554/1235م–962/633هـ) دكتوراه، غير منشورة، قسم التاريخ والآثار جامعة وهران1. السنة الجامعية 2017,1439/1438هـ/2018م، ص ص 152 / 167

[3] مختار حساني المرجع السابق ج2، ص27

[4] جبل بني بوسعيد، هو الجبل المطل على مدينة تنس، أنظر الحسن بن محمد الوزان الفاسي وصف إفريقيا، ج2، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان ط 2، 1983، ص 433.

[5] الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص 425.

[6] المختار حساني، المرجع السابق، ج 2، ص 27

[7] أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجغرافيا، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد ص 113.

الرمان والتين والزيتون[1] وهو ما أكده الحسن الوزان بقوله " تنتج أعناب من كل لون طيبة المذاق جدا وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أر لها مثيل في جهة أخرى والتين الشديد الحلاوة، وهو أسود غليظ طويل جدا، يجفف ليؤكل في الشتاء والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة"، كما تنتج الممتلكات المجاورة لهنين[2] كميات وافرة من الثمار كالكرز والمشمش والتفاح والاجاص والخوخ ومالا يحصى من التين والزيتون[3] وهو ما يؤكده القلقشندى بقوله " من بين فواكه الدولة الزيانية التين والعنب والرمان والتفاح إضافة المشمش والبرقوق والخوخ والجوز اللوز والليمون والبطيخ الأصفر والأخضر[4] وأما تيهرت فيشير ابن حوقل إلى فواكهها فيقول تنتج ضروبا من الغلات[5] ويصفها المقدسي فيقول " إن تيهرت بلخ[6] المغرب، قد أحدقت بها الأنهار والتفت حولها الأشجار وغابات في البساتين ونبعت حولها الأعين.[7]

– **الخضر:** تتوفر زراعة الخضر في أغلب المناطق التابعة للدولة الزيانية وخاصة على ضفاف الأودية فقد ذكر القلقشندى أن من أنواع الخضر الجزر واللوبيا والكرنب والخيار واللفت والباذنجان والقرع وقصب السكر[8] والبقول والمقاثي والباقلاء، تتمثل البقول[9] بصفة عامة، اللفت والخس والكرنب والسلق والثوم والبصل والجوز

[1] مختار حساني، المرجع السابق، ص 28

[2] هنين: مدينة جزائرية تقع شمال غرب الجزائر في ولاية تلمسان جغرافيا، تتمركز هذه المدينة التاريخية وسط الطريق الساحلي الرابط بين مدينتين الغزوات وبني صاف، أطلق الرومان على المدينة إسم 'جيساريا' المصدر موسوعة ويكيبيديا

[3] الحسن بن محمد الوزان المصدر السابق، ص ص404، 408

[4] الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي "صبح الأعشى"، ج5، مطبعة الأمير بالقاهرة سنة 1333ه/1915 م ص 175.

[5] ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان 1992 ص 86.

[6] بلخ: هي مدينة في خراسان، يقال أن الاسم أطلق عليها لجودة تربتها وثرائها وكانت تنتج مختلف أنواع الأشجار والفواكه والخضر. موقع ويكيبيديا

[7] مختار حساني، المرجع السابق، ج 2، ص 30.

[8] القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 176.

[9] البقول: تضم كل ما يقع تحت مسمى الخضر ذلك لان البقل هو ما ينبت من زريعته دون تنقيل مثل اللفت أو تنقل لها شتلات كشتلات البصل، المصدر كتاب الملاحة في علم الفلاحة عبد الغني النابلسي 1270ه / 1853 م، ص 137.

والبسباس والباذنجان أما المقاثي[1] تضم القرع والخيار والبطيخ الأصفر والبطيخ الأحمر (الدلاع)، والباقلاء[2] تضم الفول والحمص والجلبان والعدس واللوبيا[3].

- **محاصيل أخرى:**

- **النباتات النسيجية:** منها الكتان فقد اشتهرت بإنتاجه بعض المناطق من المملكة الزيانية مثل متيجة كانت أكثر النواحي إنتاجا للكتان ومنها كان يحمل إلى مختلف الجهات أما القطن فكانت ندرومة تنتج الكثير منه لأن ينبت بناحتيها ويصنع أهلها منه الأقمشة القطنية التي كانت تجلب إلى تلمسان، وكان يزرع بأراضي مستغانم والمسيلة بالإضافة إلى الحلفاء التي كانت تجمع من الاحراش والجبال وتجعل حزما وتباع بالأسواق ومنها كانت تنسج السلال والبرادع[4] وهو ما يؤكده الحسن الوزان بقوله فيما يتعلق بمدينة ندرومة فيقول عنها " تبدو ندرومة الآن مزدهرة بإنتاج القطن لكثرة الصناع بها، وتصنع بها على الخصوص أقمشته القطن وكذلك الأراضي المحيطة بمدينة مستغانم[5].

- **النباتات الطبية:** ومن النباتات الطبية التي كانت تنمو بأنحاء المغرب الأوسط في الجبال والغابات نبات الفوليون الحراني والذي كان ينبت بكثرة في قلعة بني حماد وكان يستخدم كمضاد للسعات العقارب السود ونبات الضرو الذي كان يستخرج من صمغ المصطكي الذي يدخل في تركيب العديد من الأشربة النافعة بالإضافة إلى الفيجل والعرعار وهناك عدة نباتات أخرى منها النباتات العطرية مثل القرفة والكمون والقرنفل[6].

2.2 الإنتاج الحيواني:

كانت تربية المواشي في بلاد المغرب الأوسط تقوم جنبا إلى جنب مع الزراعة، فالمزارع غالبا يعتمد على المحصول الزراعي مقرون بالمنتوج الحيواني، إذ يعتبر كله من أنشطته واهتماماته يعتبر رعي الماشية من الأعمال الضارية في حياة الناس منذ القدم ومن الحرف الباقية والمستمرة إلى اليوم[7] ويبدو أن مختلف

[1] المقاثي: تنتمي إلى الفصيلة القرعية، يتم غرس الزريعة حبتين أول ثلاث في حفر صغيرة ويرد التراب عليها، أنظر كتاب عبد الغني النابلسي، الملاحة في الفلاحة ص، 137.

[2] الباقلاء: هي لاتنفك عما يدعى اليوم بالبقول الجافة، أنظر كتاب عبد الغني النابلسي، الملاحة في الفلاحة ص، 137.

[3] لخضر العربي، المرجع السابق، ص 169.

[4] نفسه، ص ص 186، 187

[5] الحسن الوزان،المصدر السابق، ص 14

[6] الشريف الإدريسي، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، ليدن، 1823 ص 86 ص 104.

[7] مختار حساني، المرجع السابق، ص 32

قبائل المغرب من زناته والعرب كانت تعتمد كسبها ومعاشها بالدرجة الأولى على الرعي وتربية الماشية من الغنم والمعز والبقر والإبل وغيرها. [1] حيث اشتهرت مدينة وهران بإنتاج السمن والزبدة ونظرا لكثرة الأبقار والغنم بها، كان ثمنها رخيص ومنطقة تيهرت فيها كثرة الأبقار والأغنام وكذلك العسل والسمن.[2]

تشير الدراسات أن مناطق توزيع المواشي نجد أن المنطقة المحصورة بين تيهرت والمسيلة كانت غنية بتربية المواشي، وأن الذين كانوا يقومون بهذا العمل هم القبائل زناته ومغراوة وبني راشد وبني الواد وهو ما يؤكده اليعقوبي فيقول عن تيهرت " هو بلد زرع وضرع" وكذلك ابن حوقل يقول عن تيهرت وأحوزها " هي معادن الدواب والماشية والغنم" وما زاد في تربية المواشي خلال عهد الدولة الزيانية دور بني هلال الذين أعطوا أهمية كبيرة لتربية المواشي لحد الآن.[3]

ومما ساعد على تغلغل الرعي وتربية الماشية بالمغرب الأوسط، انتشار المزارع والضياع والحقول بمساحات مختلفة ووجود مناطق اشتهرت منذ وقت بعيد بإنتاج الحبوب والخضر وغيرها مثل ندرومة وتلمسان ووهران ومتيجة وغيرها [4].

- الأبقار:

كثرة تربيتها بالمناطق الشمالية من بلاد المغرب الأوسط حيث المراعي الدائمة الخضرة والأراضي المستوية وتتميز أبقار الدولة الزيانية بالقامة المتوسطة وقد زاد الاهتمام بها لأن ذكورها كانت تستخدم في الزراعة وجلودها كانت تدبغ وتصدر إلى أوروبا حيث كان الاقبال عليها كثير من بين المناطق المنتجة للأبقار أغلب أرضي الدولة الزيانية خاصة حول المدن تلمسان ووهران ومستغانم وتيهرت[5]

[1] لخضر العربي، المرجع السابق، ص 226

[2] الشريف الادريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، 1422 هـ / 2004 م بالقاهرة ص ص 252، 256.

[3] مختار حساني، المرجع السابق، ص 34.

[4] لخضر العربي، المرجع السابق، ص 234.

[5] مختار حساني، لمرجع السابق، ص 39.

- الأغنام:

تشتهر أراضي السهوب بتربية الأغنام التي تعيش في شكل قطعان حيث اشتهرت جزائر بني مزغنة بالبادية الواسعة وأكثر أموالهم من البقر والغنم[1] ويعيش مع القطيع مجموعة من المعز ليقوده إلى المراعي وكانوا مربي الأغنام ينتقلون في فصل الشتاء إلى هوامش الصحراء الشمالية وفي فصل الصيف ينتقلون بقطعانهم إلى السفوح الجنوبية لسلسة الأطلس التلي[2].

- تربية الطيور الداجنة:

تعد تربية الطيور الداجنة كالدجاج والحمام والبط وغيرها من الأمور المعروفة على العهد الزياني فقد كانت من معاش المستضعفين من زنانة وغيرها من قبائل المغرب الأوسط لأجل الانتفاع من بيضها أول لحومها فكانت من عامة مآكلهم بالإضافة لحوم الضأن ولا شك أن الفلاح كان يعرض الدجاج والبيض للبيع في الأسواق والاستفادة من عوائده في حياته اليومية. [3]

نستنتج مما سبق أن الفلاحة في المغرب الأوسط هي تواصل لعمل قديم وحظي بالاهتمام والتعلق كونه حرفة إنتاجية عرفتها مجتمعات بلاد المغرب القديم بأدوات بسيطة، كما عرفتها مجتمعات العالم الإسلامي فما بعد بوسائل أحدث وأنجح فهي إلى حد بعيد نشاط العامة والمستضعفين من الناس بالدرجة الأولى، كما شغلت بال أرباب المال والمناصب وحتى السلاطين والولاة وغيرهم وقد عمت الظاهرة البلاد الإسلامية خاصة بعد اتساع رقعتها واعتمد سكانها اعتمدا كبيرا على الفلاحة والزراعة[4].

[1] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.
[2] مختار حساني، المرجع السابق، ص 40
[3] لخضر العربي، المرجع السابق، ص 248
[4] مختار حساني، المرجع السابق، ص 291



الفصل الأول:

الملكيات الزراعية والضرائب الفلاحية

كانت الجزائر خلال العهد العثماني بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى وذلك نظرا للمناخ الطبيعي الذي يسودها وطبيعة التربة الخصبة الصالحة للزراعة وتوجد بها مزارع واسعة وسهول فسيحة حيث تذكر بعض المصادر أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330 ميلا مربعا.[1]

فالنشاط الزراعي بمثابة المورد الرئيسي لمعظم سكان الجزائر تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال تلك الأراضي وأثرت فيها عوامل مختلفة ومن أهم أنواع الملكية التي كانت شائعة في العهد العثماني بالجزائر الملكيات الخاصة وملكيات الدولة والأراضي المشاعة والموقوفة.[2]

1- ملكيات الأراضي الزراعية

1.1 ـ الملكية

أ- **تعريف الملكية لغة:** الملكية نسبة إلى المالك والملك يعني احتواء الشيء أو القدرة على الاستبداد به

ب - تعريف الملكية اصطلاحا: الملك بأنه القدرة التي يثبتها الشارع ابتداء على التصرف إلا لمانع

الملكية في القانون وهي الحق في التمتع والتصرف في الأشياء بشرط ألا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة.

2.1 ـ أنواع ملكيات الأراضي الزراعية:

1.2.1 ملكيات البايليك:

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحاكم التصرف فيها واغلبها تم إلحاقه بسجلات البايليك عن طريق المصادرة والشراء ووضع البلد اليد في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القيادة ورجال البايليك واغلب وأراضي البايليك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران، قسنطينة وفي إقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايليك وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة وتضم واحدة عددا من الحيوانات مثل الأبقار التي يتراوح عددها في كل مزارع الحوش ما بين 60 إلى 80 بقرة ومنها تنقل كميات الزبدة

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري من (1792، 1830) الجزائر، ط2 ،1984، ص 57.
[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني. الجزائر، 1948 ، ص 51

والحليب والجبن إلى مدينة الجزائر وفي نواحي وهران كانت ملكيات البايليك تمتد على عدة آلاف من الهكتارات أغلبها تقع بالسهول الغربية من المدينة وتفرعت كالتالي:[1]

أـ أراضي العزل: وهي من أجود أراضي البايليك كانت تمنح لكبار الموظفين وبعض شيوخ القبائل والأسر المحلية الموالية للسلطة العثمانية مقابل خدمات عسكريه أو إدارية وتبلغ أراضي العزل ببايلك قسنطينة حسب بعض المصادر الفرنسية 114 عزل منها 104 عزل جبري وتنتشر معظم هذه القطاعات حول عاصمة البايليك والمناطق الغربية من المدن الكبرى حيث توجد الحاميات العسكرية والعزل ببايلك قسنطينة[2] حيث تقدر مساحة الأراضي 60000 هكتار ليستغل منها 48000 في زراعة الحبوب و12000 لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة وهي مقسمة على 8000 جابدة كل جابدة يستغل منها زراعيا 7.5 هكتار ويترك 1.5 هكتار لتعيش عليه الحيوانات التي يعتني الفلاح بتربيتها وهي 05 بقرات و 20 خروفا 04 عنزات وحصان[3] واحد ، والعزل ببايلك قسنطينة أربعة أنواع وهي:

– **عزل جبري**[4]: وهي الأراضي التي كانت تؤجر لكبار موظفي البايليك ولبعض القبائل وأعيان البلاد الذين يلتزمون بدفع ضريبة تعرف[5]" بالجبري أو الحكور[6]" وتساوي 12 صاعا من القمح و12 شعير على الجابدة الواحدة وهو ما يقارب 50% من انتاج الأرض[7]، وقد كانت لوازم العمل مضمونة من طرف السلطة الحاكمة البايليك ولذا لا يلزم المزارع أو المستأجر إذا حرث مساحة أكبر من المساحة المؤجرة له فإن الزيادة تكون خاصة به ولذلك تكون أرباحه في أغلب الأحيان أكبر من أرباح الباي.[8]

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق ، ص 83.
[2] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق من القرن 10 هـ / 16 م إلى 13 هـ / 19 م ديوان المطبوعات الجامعية. قسنطينة، سنة 2014، ص 183.
[3] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني...، 1984 ص 52
[4] العزل هو التنحي أو التخلي وبهذا تحصل الدولة على فوائد من أراضي البايليك التي تختلف حسب وسائل الإنتاج المعتمدة فقد يتبع استعمال الأراضي من طرف الدولة التي تتبع نظام الخماسة وبطريقة غير مباشرة حيث تنتفع الدولة من أراضيها من خلال كرائها، أنظر ناصر الدين سعيدوني، دراسة في الملكية والجباية، ص52.
[5] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 183.
[6] نظام كراء الأرض الزراعية التابعة للدولة يعرف بالحكور في أغلب الجهات وتتميز الناحية الشرقية بتسميتها الخاصة وهي عزل جبري أنظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1830/1792) البصائر، ط3، الجزائر، ص 88.
[7] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، المرجع السابق ، ص 88.
[8] جميلة معاشي، المرجع السابق. ص 183.

– **عزل العزيب**[1] : وهي الأراضي التي كانت تمنح للقبائل الرحل التي تكلف برعاية قطعان البايليك مقابل امتيازات معينة منها الإعفاء من الضرائب أو تخفيفها أو الاستفادة من حليب الماشية أما السمن المستخرج منه فكان يجمع ليسلم إلى البايليك وفي حالة استهلاكه تجبر القبيلة على دفع ضريبة تعرف بضريبة " البقراج " وقد يؤخذ العزل من القبيلة ليمنح لغيرها إذا أهملت عملها ولا تدفع القبائل العزيب من الضرائب غير العشر أي الصاع من القمح أو من الشعير على الجابدة الواحدة بالإضافة إلى ضريبة الحكور كراء الأرض 10 ريالات ويدخل ضمن هذا الصنف من العزل الأراضي التي تقع بجوار قبائل المخزن[2] وقد استفاد بعض أفراد الأسر المحلية الحاكمة من هذا النوع من العزل منهم أجناد أسرة ابن قانة الذين استفادوا من عزل الفسقية جنوب قسنطينة وبعض أفراد أسرة أحرار الحنانشة الذين كانوا يشرفون على عزل زانداي توسة و أولاد سلام وغيرها[3]، هذا وقد توسع بعض البايات في منح عزل العزيب لبعض الخواص والموظفين الذين يلجؤون لتسخير قبائل الرعية، الراغبة في خدمة الأرض وتربية المواشي وحراستها [4]

– **عزل الجبل:** كانت تمنح القبائل الجبلية والأسر ذات النفوذ السياسية أو الدينية مقابل التزامها بحفظ الأمن بالمناطق الجبلية المستعصية وتدخل أراضي أولاد جبارة التي منحت لأسرة الفكون ضمن هذا الصنف من العزل وان استولت عليها الأسرة نهائيا ومن بين المستفيدين أيضا من هذا العزل قبيلة أولاد عبد النور وتلاغمة جنوب قسنطينة.[5]

– **عزل السهول:** منح لعدد من القبائل المستقرة بسهول البايليك دريد السقنية عامر شراقة وغيرها من القبائل التي كلفت من قبل السلطة المركزية بجمع الضرائب رفقة رجال المحلة وقد عرفت هذه القبائل بقبائل " الدوابر[6]"

ومن هذا التلخيص لكيفية توزيع الأراضي الحكومية يتضح أن العثمانيين وضعوا جميع هذه الأراضي تحت تصرف العناصر المحلية إما باستغلالها لحسابها الخاص مقابل ضرائب معينة أو لحساب البايليك مقابل امتيازات خاصة ونصيب من الأرباح لا يستهان به ويعود اعتماد العثمانيين على العناصر المحلية وعلى رأسها القبائل المخزنية في استغلال أراضي البايليك إلى قلة عدد العناصر التركية بالجزائر وجهلها

[1] العزيب كلمة محلية تعني قطيع الغنم وأصبحت تطلق على عملية الترحال من مكان إلى آخر لرعي الغنم وعزل العزيب يعني الإقطاع الذي يمنح للقبائل الرحل لفترة محدودة، أنظر جميلة معاشي، المرجع السابق ...، ص 184

[2] قبائل المخزن، هي القبائل العسكرية التي اجتمع أفرادها من مختلف القبائل ليكونوا قبيلة واحدة تخدم البايليك عسكريا واقتصاديا، أنظر جميلة معاشي، المرجع السابق...، ص 184.

[3] نفسه، ص 184.

[4] فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1837/1771) ماجيستير غير منشورة 1990/1989، الجزائر ص62.

[5] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 184.

[6] الدوابر: هي القبائل المنتمية إلى أصل واحد وجاءت لتستقر بأراضي العزل وتخدم البايلك عسكريا مقابل الامتيازات الاقتصادية، وقد كان للأسر المحلية الحاكمة نفسها دوائر خاصة تخضع لأوامرها، أنظر جميلة معاشي، الأسر المرجع السابق.....، ص 187.

بأمور الفلاحة وغلبة الطابع العســكري عليها، إن الاعتماد على العنصـــر المحلي يغني الدولة عن دفع أجور للعناصــر التي تجلب عادة من الأناضــول لحفظ الأمن بالبلاد وجباية الضــرائب جعل الأراضـــي الزراعية أداة لكسب ولاء الأسر المحلية والقبائل القوية تثبيت حكمهم عن طريق خلق قاعدة اجتماعية لهذا الحكم لهذا حكم من العناصر المحلية.[1]

2.1. 2 الملكيات العامة (المشاعة):

وهي الملكيات التي تستغل جماعيا ، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية بأراضي السبيقة[2] حيث كان يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلص من الفقر والفاقة وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج فإنه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقاربه الأغنياء حتى لا يضـطر إلى الاشـتغال لدى مالك من قبيلة أخرى وهو عيب كانت تخشـاه القبيلة[3] فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حســب مقدرتهم ويترك جزء منها لاســتغلاله في الرعي [4]وقد جرت العادة عند تغيب أحد الأفراد أو إذا ثبت إهماله لحصـــته من الأرض بأن يتولى أعيان الجماعة تســـليم الأرض لمن يقوم بخدمتها ويقوم الشيخ الدوار بتنفيذ ذلك[5]

2.1 . 3 الملكيات الخاصة:

تتواجد في ضـواحي المدن وهي ملكيات شـبه إقطاعية يسـتأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه إذا كانت له ديون لكي يصـبح من أملاكه ثم يسكنه أحد الأكواخ في المزرعة ويكلفه بعمل معين ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة يعتني بهما وينتفع مقابل ذلك من أرطال الزبدة تسلم في زمن محدد و في آخر السنة عندما تجنى المحاصيل يتقاضـى الفلاح خمس المحصـول بعد أن تخصـم منه الديون المترتبة عليه[6] وقد كانت تتصـف بعدم الاسـتقرار ونقص المسـاحة نظرا لخضـوعها لأحكام الوراثة والبيع والشـراء لتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام والوقوع أغلبها في المناطق الجبلية

[1] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 185.
[2] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.
[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 59.
[4] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي المرجع السابق ص 52.
[5] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في تاريخ الملكية ...، ص 84.
[6] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 58.

المكتظة بالسكان أو بجوار المدن حيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة بالقرب من مدن الجزائر و قسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك و الكراغلة والحضر واشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمسرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران وملكية صالح باي ولا تماثل الملكيات الخاصة بفحص مدينه الجزائر من حيث الاتساع والأهمية سوى الملكيات الخاصة[1] الواقعة بجوار مدينة قسنطينة والتي كانت تمتد على مساحة خمسة مراحل من أسوار مدينة قسنطينة. وتشتمل على 11,250 هكتار استغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب بالإضافة إلى 2250 هكتار لإنتاج الخضر والفواكه وكانت تأخذ منها الدولة 20,762 كيلة حبوب في شكل ضريبتي العشور والزكاة[2] كما كانت الملكيات الخاصة الواقعة بباليك التيطري تمد الباليك سنويا بـــ 1330 حمولة جمل وهي كميه الزكاة والعشور المفروضة على مالكها.[3]

هذا بالإضافة إلى الملكيات الخاصة بالفحص هناك ملكيات خاصة بالأقاليم الريفية ولا سيما الجبلية منها مثل جهات التيطري التي كانت الملكيات الخاصة بها تمتد على مساحات شاسعة نواحي جرجره شرق مدينة الجزائر، حيث حافظت الملكيات الخاصة على إطارها التقليدي الذي كان يعتمد على التنظيم القبلي والعادات المتوارثة والتي أصبحت تميز طريق خدمة الأرض واستغلالها.[4] فتكون أراضي الحبوس وقفا على هاته المؤسسات فلا يجوز تملكها من طرف الافراد أو أي جهة غير دينية كما أنه لا يتم تداول هذا النوع من الأراضي سواء عن طريق البيع أو التنازل أو الإرث كونها أراضي وقفية هدفها تحقيق أعمال خيرية دينية تعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع.[5]

2.1 . 4 أراضي الوقف:

هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية منها ما يصرف مباشرة على الغرض الذي حبس عليه وهو الوقف الخيري أو العام ومنها ما يعود مردوده على صـــاحب الوقف هو الوقف الأهلي وقد استمرت الأوقاف وخاصة الوقف الأهلي في أواخر العهد العثماني وتركزت الأراضي التابعة لها بالقرب من المدن الكبرى وقد بلغ عدد الملكيات الزراعية الموقوفة بفحص مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 1830 أكثر من 1600 ملكية ما بين بستان وحديقة وحقل ومزرعة وهذا ما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن الأوقاف كانت تشـــمل على ثلاثة أرباع الأراضـــي الصـــالحة للزراعة بالمناطق

[1] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.
[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في تاريخ الملكية ...، ص ص 80،81.
[3] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي المرجع السابق ص 52.
[4] ناصر الدين سعيدوني المرجع السابق ص 83.
[5] حوشين كمال، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، الجزائر. 2006/ 2007، ص 35.

الخاضـعة مباشـرة للبايلك [1] وأوكل تصـرف في أراضـي الوقف لناظر الأوقاف ومسـاعدين من الوكلاء والشواش ونظرا الأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها فإنها لم تكن تخضع لأي ضـريبة أو رسـم ولم تكن تتعرض لأي مصـادرة أو حجز من طرف الحكام[2] وهي بهذا المعنى غير قابلة لأن تنقل للغير أو تباع لأن الوقف يقوم على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة فالأحكام الإسلامية تشترط في الوقف بصفة عامة أن منفعته تعود مبدئيا إلى المصلحة العامة وكل ذلك كان عاملا مساعدا لانتشار الأراضي الموقوفة بالجزائر.[3]

2.1 . 5 أراضي الموات:

وهي الأراضـــي التي تركت بدون اســتغلال أو التي كانت غير صـــالحة للفلاحة ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة إحيائها إلا أن الأهالي بالريف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لا سيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد أن تناقص السكان وتحول الكثير من أفراد القبائل من ممارســة الفلاحة إلى امتهان الرعي[4] ومن خلال هذه الأصـــناف للملكية ونوعية الانتفاع بها وطبيعة المطالب المالية المتعلقة بها نلاحظ أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي ظلت بدون استغلال اعتبارها أوقاف تابعة للمؤسـسـات الدينية أو أراضـي تقيم عليها قبائل المخزن مثل السـهول الوهرانية التي كانت تقطنها عشـائر الزمول والدوائر التي اسـتحوذت على 78% من مجموع الأراضـــي الزراعية بتلك الجهة ولم تحاول استغلالها بحيث أصـبحت الحشـائش البرية والأشـجار الغابية تغطي الجزء الأكبر منها وكذلك السـهول العليا بقسـنطينة و شـلف وجهات التيطري الجنوبية ، كانت قبائل المخزن تفضـل تربية المواشي على العمل بالأراضي نظرا لمهامها العسكرية التي تتطلب منها المشاركة في الحملات العسكرية التي تعود عليها بالغنائم الوفيرة ومطالبتها بترقب تحركات قبائل الرعية المتحفزة للثورة والعصيان.[5]

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 86.
[2] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 63.
[3] محمد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري أراضي الفترة العثمانية. العدد 7-8 1433 هـ / 1434 هـ / 2012 م / 2013 م.
[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في تاريخ الملكية ...، ص 86.
[5] ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 54.

تتحكم الضرائب الزراعية في النشاط الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، وتؤثر إلى حد كبير في الوضع الاجتماعي والسياسي، فهي المحرك الأساسي للجهاز الإداري والمالي، والعامل المؤثر في القوانين والتنظيمات المعمول بها في الأرياف، والمتحكم الرئيسي في الإنتاج الفلاحي والحيواني. فمن خلال طريقة فرض الضرائب وكيفية استغلالها والكمية التي توفرها للخزينة العامة، يمكن رسم صورة متكاملة للعلاقات بين السلطة والأهالي، تعكس حقيقة توازن القوى في عالم الأرياف.

2. الضرائب الفلاحية:

وتنقسم هذه الضرائب إلى أربعة أنواع حسب طبيعتها القانونية وطريقة استغلالها فهي:

1.2 الضرائب الاعتيادية "الشرعية":

على الإنتاج الفلاحي والحيواني، ويعود مردودها إلى الخزينة العامة حسب تقاليد بيت مال المسلمين، وتتمثل خاصة في ضربتي العشور والزكاة.[1]

أ. العشور:

تعتبر من الضرائب الشرعية المباشرة التي تخص أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبي البايلك الفعلية. والعشور نظريًا، حسب ما يفهم من لفظه، لا يتجاوز أخذ الحكام لعشر المحاصيل الزراعية، غير أن الواقع مخالف لذلك؛ حيث أخضعت لمساحة الأراضي المزروعة بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليها. فاعتمد فيها عادة على عدد المحاريث التي تعرف بالزويجات أو الجابدات، على اعتبار أن الزويجة أو الجابدة تشكل وحدة قياس للمساحة التي يمكن حرثها بواسطة ثورين وبقرتين في يوم واحد في موسم الحرث الاعتيادي.[2]

لقد فرض على كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير. وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلاً. إن القائد في كل قبيلة يجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء. ولكن عندما يثبت أن الأراضي لم تنتج شيئًا، فإن المزارعين يعفون من تلك الضرائب.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: مقالة بعنوان الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني" رقم العدد 44/43 تاريخ الإصدار لشهر ديسمبر 1992 جامعة الجزائر، ص 217.

[2] سعاد العقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1830/1519) دار السلطان، ماجيستير غير منشورة، ص 91.

[3] حمدان بن عثمان خوجة "المرآة" تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري دار الحكمة، الجزائر، سنة 2014، ص 144.

كما اعتبرت ضريبة العشور مصدرًا مهمًا للدخل، وقد ذكر الزهار بهذا الصدد قائلاً: "إن الخلفاء كانوا يأتون آخر الربيع فيخرجون معهم المحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، فباي الغرب كان يدفع العشور ما قيمته 10000 صاع قمح ومثلها شعير".[1]

فبهذا الاعتبار تحدد مبدئيًا كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الأراضي الزراعية بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية. إلا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة الذي يحرص على توفير المخازن في المدن وفي المراكز المؤقتة في البوادي لحفظ كمية العشور الهامة.

فثلث أراضي البايلك الشرق مقاطعة قسنطينة الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي، وتوفر لمخازن الدولة كل سنة 20762 قيسة من القمح والشعير. كما أن مداخل أراضي العشور سنويًا ببايلك التيطري كانت تقدر بـ 1330 حمولة جمل.[2]

ولعل أقرب هذه الإحصائيات إلى الواقع الذي كان عليه الريف القسنطيني هو كل ما أورده كل من أوربان (Urbain) و وارنيي (Warnier) في تقريرهما في السنوات الأولى للاحتلال. فقد انتهيا بعد تحريات إلى أن مجموع عدد الجابدات المستخلصة من العشور في بايلك الشرق يصل إلى 17527 موزعة حسب الجدول التالي:[3]

4800	جابدة لقبائل غرب البايلك
3500	جابدة لقبائل شرق الجزائر
2515	جابدة لأراضي البايلك الخاصة بالموظفين وبعض الشخصيات
2212	جابدة لأراضي العزل التي تؤخذ منها الحكور بالإضافة إلى العشور
1500	جابدة للملكيات الخاصة بالموظفين ورجال الدولة بالخصوص

[1] الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754 – 1830 م) (1246 – 1168 هـ) تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر 1974 ص 35، ص 47.
[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف...، ص 297.
[3] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص62.

ب. الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم:﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1]

التعرف على واقع الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني يثبت أن الزكاة حافظت على طبيعتها من حيث كونها تؤخذ من الثروة الحيوانية (الأغنام). أما كميات الصوف والعسل والشمع التي تؤخذ في شكل زكاة فتوجه رأسًا إلى مخازن الدولة. كانت الزكاة تعتبر كحق ودين للبايلك على الأفراد بمثابة إقطاعا إلزاما سنويا.[2]

تؤخذ على قطعان المواشي من أغنام وماعز وجمال وأبقار، كما نصت على ذلك الأحكام الإسلامية التي سنت لها في عهود الدولة الإسلامية الدواوين وخصص لها موظفون.[3]

لا زكاة من الإبل أقل من خمسة ففيها شاة، وفي 25 فيها جمل. أما زكاة الغنم حتى تبلغ 40 شاة. أما الخيول والبغال فلا تجوز فيها الزكاة.[4]

وقد حددت بعض المصادر والدراسات مقدار الزكاة ببايلك الغرب يقوم بدفعها البايات عن أوطانهم؛ حيث يدفعون الغنم 6000 رأس مرتين في السنة في شهر أبريل وسبتمبر. في حين قدرت الزكاة في الشرق بألف رأس من البقر للبايلك.[5]

ومع أن الزكاة لم تفرض في الشكل المتعارف عليه على سكان الأرياف، بل اتخذت نظرًا لأوضاع بايلك الشرق تطبيقات محلية، فاستخلصت في شكل مطالب محددة.[6]وهذا ما دفع ببعض الكتاب إلى القول بأن ضريبة أو فريضة الزكاة غير مطبقة في الجهاز الضريبي بالأرياف الجزائرية وخاصة بايلك الشرق.[7]

2. 2 الضرائب المستحدثة:

هي الضرائب الطارئة لظروف اقتصادية وسياسية خاصة [8]في شكل مساهمات نقدية أو عينية، تفرض على بعض الجماعات والقبائل في حالة تعذر استخلاص العشور والزكاة، وهي متنوعة ومن أهمها:[9]

---

[1] سورة التوبة، الآية 103.
[2] سعاد العقاد، المرجع السابق، ص 97.
[3] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 63.
[4]سعاد العقاد، المرجع السابق، ص 98.
[5]أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 47.
[6]فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 63.
[7] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر. الجزائر 2009. ص 232.
[8]فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 65.
[9] ناصر الدين سعيدوني، المقالة السابقة، ص 65.

أ. اللزمة:

هي ضريبة عينية أو نقدية تفرض على بعض قبائل الرعية الجبلية، وتستخلص سنويًا بصفة اعتيادية عن طريق الشيوخ بغرض تمويل الحامية وتزويد الدولة والمساهمة في الدنوش[1]. الجدول الموالي يوضح بعض المناطق التي كانت اللزمة المفروضة عليها.[2]

المنطقة	اللزمة المفروضة
قبائل بجاية	21360 بوجو أي 38448 ف
قبائل ساحل البابور	7506 بوجو أي 1351080 ف
قبائل فرجيوة وميلة	25635 بوجو أي 46143 ف

ولقد كانت القبائل الصحراوية لبايلك الغرب والمتمثلة في ثلاث مجموعات أساسية وهي أولاد سيدي الشيخ وحميان وقبائل جبل عمور تدفع لزمة بحسب ثراء كل قبيلة. كما كانت قبائل الأغواط تدفع لزمة فالأغواط التزمت بدفع 100 خادم و5000 سلطاني 100 ثوب وأربع خيول لتلك السنة. لكن بعد رفضهم دفعها كل سنة قام الباي بمهاجمتهم وإخضاعهم فالتزموا بدفع 100 خادم و5000 بوجوو250 جمل وأربع خيول و200 ثوب إضافة إلى اللزمة التي يدفعونها كل عام.[3]

ب. الغرامة:

هي ضريبة تفرض على القبائل المستعصية أو البعيدة [4]عن نفوذ البايلك في المناطق الجبلية الصعبة،[5] وهي غالبًا ما تكون بأطراف بايلك الشرق والجهات الجبلية وبعض نواحي الهضاب العليا التي يعتمد سكانها أساسًا على الرعي، وكذلك الجهات المتاخمة لجبال الأوراس ومواطن النمامشة. وهي تؤخذ في أغلب الأحيان من المنتوجات المحلية، وعند الضرورة تسدد نقدًا، وتتنوع بتنوع إنتاج القبائل التي تلتزم بدفعها مثل الحيوانات كالماعز والأغنام والجمال والخيول، والمواد الأولية المتوفرة كالعسل والشمع والزبدة والملح والجلود والقطران. وبالتالي تكون ضريبة الغرامة من أهم مصادر الدخل لبايلك قسنطينة؛ حيث حددها

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائية...، ص 232.
[2] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 65.
[3]توفيق دحماني، الضراب في الجزائر (1206/ 1282 هـ) (1792/ 1865م) دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر السنة الجامعية 2008/2007، ص 176.
[4] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 66
[5]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، ص 232.

روسو (ROSSEAU) عشية الاحتلال الفرنسي بـ 389.85 فرنك. وهذا ما دفع وارني (WARNI) في تقريره إلى القول بأن ضريبة الغرامة تشكل أهم مصدر دخل باي قسنطينة.[1]

كانت الغرامة تفرض عموما على المواشي والصوف والزبدة والعسل والخيل والجمال والأبقار وأن الذي يرفض دفعها تتضاعف عليه.[2]

ج. المعونة:

هي مساهمة طارئة في شكل ضريبة خاصة غير محدودة من حيث الوقت أو الكمية، بغرض تموين الحاميات العسكرية،[3] وتعرف لدى بعض الجماعات **بالكَبْش**. فهي مساهمة طارئة وتلتزم بها قبائل الرعية الخاضعة ويتعهد بها شيوخ القبائل،[4] وتكون في شكل كميات من التين والزيتون والأغنام والحبوب. وهذا ما يلاحظ أن هذه الضريبة الخاصة عادة ما تتخفض في حالات الهدنة والسلم. كما أنها من النادر أن تسدد نقدًا، بل تؤخذ غالبًا من الإنتاج المتوفر لدى القبائل الملزمين بها.[5]

إن فرض المعونة كان راجعًا إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور والزكاة بنفقات البايلك عامة والجيش خاصة. كما نجد أن بعض الأعراش كانت تدفع لقيادها عن طريق شيوخها ضريبة نقدية كما هو حال أعراش زمورة وساحل البابور في بايلك الشرق التي تراوحت قيمة الضريبة التي دفعتها ما بين 50 و800 ريال. وعلى سبيل المثال كان بنو فرقان الفواقة يدفعون 300 ريال، أما بنو فرقان التحاتة فكانوا يدفعون 800 ريال، بينما كان أولاد عبد الله وأولاد سلامة وأولاد ثائر يدفعون 50 ريالاً.[6]

د. الخطية:

هي ضريبة مستحدثة تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية، وهي غالبًا ما تفرض عند وقوع المشاجرات أو حدوث الصدامات في الأسواق وتعرف محليًا بـ "النفرة"، أو عند عصيان أوامر القيادة ورفض طاعة الشيوخ وإهانة المرابطين. فتدفع الخطية تكفيرا عن الجرم وإعلانا للخضوع وإبداء للطاعة. [7]

إن الخطية هي العقوبة بالمال، كانت تفرض على القبائل العاصية التي يتم إخضاعها لذلك تقدمها مقابل حصولها على الأمان، وكذلك عند وقوع جرائم القتل وانتهاك الحرمات لتصبح الخطية بمثابة الدية

[1] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 66.
[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 179.
[3] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 70.
[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، ص 232
[5] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص70
[6] توفيق الدحماني، المرجع السابق، ص 182
[7] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية...، ص 340.

التي كانت محدودة بـ 1000 سلطاني (10,000 فرنك) يجمعها أعيان المنطقة وتوزع على ورثة الشخص المغتال. [1]

وقد كانت الخطية تشكل إحدى مصادر الدخل المهمة لبايلك الشرق بحيث قدرت بخمس موارد الخزينة في عهد الحاج أحمد باي.[2]

2 .3 الجبايات الطارئة (الظرفية):

هي مطالب مالية عينية تؤخذ في المناسبات والمواسم بغرض تدعيم القدرة المالية بخزينة الدولة (البايلك بالجزائر) وتغطية حاجات موظفي الجهاز الإداري. وهذا النوع من الضرائب الطارئة يشمل العديد من المطالب التي تحكمت في حياة سكان الأرياف [3] ومنها:

أ. ضيفة الدنوش:

يطلق عليها عادة "لزمة الوطن"، وتعرف لدى بعض سكان الريف بالمعونة أو غرامة الضيف، لكنها تؤخذ لكونها تؤخذ مرتين في السنة على الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية وتدفع عن طريق الشيوخ إلى القائد. تتألف ضيفة الدنوش من كميات كبيرة من الموارد العينية مثل القمح والشعير والزبدة والعسل والشمع والزيتون ورؤوس الأغنام والأبقار.[4]

ب. حق العسة:

ألزمت بها بعض القبائل الصحراوية مقابل إقامتها مؤقتا في بعض المراعي وتزودها على أسواق التل لاقتناء الحبوب ومبادلة إنتاجها من التمر والمواشي.[5]

ج. مهر باشا:

وهي ضريبة في شكل إعانة إلزامية تؤخذ على الخيل بغرض المساهمة في الدنوش الفصلية أو السنوية التي يلتزم بها بايلك الشرق لحكومة الجزائر المركزية. ويتولى استخلاص هذه الضريبة قائد مهر باشا في فصل الشتاء من بعض القبائل الملزمة بها، وهي توفر للبايلك ما بين 600 و700 حصان سنويًا.[6]

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 69.
[2] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 69.
[3] ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر...، ص 218.
[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية....، ص 342.
[5] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 69.
[6] نفسه، ص69.

2 .4 موارد أراضي الدولة:

وهي العزل بمختلف أنواعها وأحواش البايلك، وهو يؤخذ في شكل كراء اعتيادي للأرض الحكور أو يقدم كخدمات مجانية يتكفل بها الفلاحون وتعرف بالتويزة.[1]

أ. التويزة:

هي بمثابة أعمال سخرة مجانية بأتم معنى الكلمة تفرض على القبائل الخاضعة التي تتكفل بخدمة أراضي البايلك(العزل) في شكل القيام بأعمال الحرث والبذر والحصاد. وهذا ما يوفر مبالغ ضخمة لخزينة البايلك.[2]

ب. كراء أراضي وأحواش البايلك:

لبعض القبائل مقابل انتفاعها بتلك الملكيات، ويعرف هذا الكراء ببايلك الشرق بـ "الحكور"، وهو يسلم عادة لخوجة الخيل المكلف بأملاك الدولة (أحواش البايلك). وقد يقدم مباشرة إلى آغا العسكر، وقد يسقط الكراء إذا سلمت الأراضي لبعض شيوخ القبائل ورؤساء الزوايا المرابطين مقابل تأييدهم للسلطة المركزية.[3]

مجمل القول يمكن إجمالها في استعراض أهم ما كان يميز النظام الجبائي بالأرياف وذكر بعض النتائج المترتبة بتطبيق السياسة الجبائية على سكان الريف. فمن حيث المميزات نلاحظ أن الضرائب الزراعية كانت موجهة أساسًا لسد حاجات الجهاز الإداري للسلطة وتوفير الأقوات الضرورية للموظفين والجند، مع تخصيص جزء ضئيل منها للتصدير. وهذا ما ساعد على تعميق الطابع الزراعي والرعوي للاقتصاد الجزائري منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد أن تحول اهتمام الحكام من غنائم البحر إلى عائدات الإنتاج الفلاحي والحيواني.

لم تكن قارة أو موحدة أو محددة، وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير الكمية وفي كيفية استغلالها. رغم المرونة والفعالية التي حاول الحكام الأخذ بها فيما يخص الإجراءات الجبائية، إلا أن الضرائب الزراعية ظلت في أساسها تخضع لاعتبارات خاصة؛ فهي تقوم على المعاملة المفضلة ومنح الامتيازات للمقربين والمتعاونين مع السلطة من مرابطين وشيوخ عشائر وأفراد قبائل المخزن بمراقبة السكان الخاضعين (الرعية) وضمان نفوذ الدولة في أوساط سكان الأرياف، في الوقت الذي تزعم فيه جماعات ترغم فيه جماعة الرعية

[1] ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر...، ص 218.
[2] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص69
[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، ص 233.

والفلاحين الأجراء (الخماسين) على تقديم الضرائب المختلفة والقيام بأعمال السخرة دون نيل أية حقوق أو إعفاءات جبائية.[1]

وظلت الجباية تتصف بغياب التنظيم المحكم مع انعدام الديناميكية التي بدونها لا يمكن التعرف على الخلل وتصحيحه. حتى المحاولات المتواضعة والمحدودة لبعض الحكام لم تسمح هي الأخرى بإعادة تقييم كمية الضرائب وطرق استغلالها. وهذا ما جعل الضرائب الزراعية بصفة عامة في غير صالح الدولة والفلاح على السواء.

وإن الجباية تأثرت إلى حد كبير بالوضع الصحي والحالة الديموغرافية السائدة بالأرياف. فالآفات الطبيعية مثل الجفاف والجراد والفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة واتباع الطرق البدائية في خدمة الأرض أدى إلى نقص في كمية الضرائب المتحصل عليها، واضطرت السلطة إلى الاعتماد أكثر فأكثر على شن الحملات لجمع الجبايات دون مراعاة القدرات والإمكانات الضعيفة للفلاحين. وهذا ما زاد الزراعة انكماشًا وحياة الفلاحين شقاءً ودفع الكثير من القبائل إلى معاداة الدولة وإعلان العصيان أو التحول إلى رعاة موسميين.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني مقالة" الضرائب الزراعية في الجزائر...، ص 219.
[2] ناصر الدين سعيدوني، نفسه، ص 220.



الفصل الثاني:

أساليب ووسائل استغلال الأراضي الفلاحية

اعتمدت الفلاحة في العهد العثماني على أدوات زراعية بسيطة وتقليدية مورثة عن الفترات السابقة مثل المحراث الخشبي والمجرور بالحيوانات (الثيران والبغال) بالإضافة إلى المنجل والفأس للحصاد واستغلال الدواب للنقل والدرس وقد مكنت هذه الوسائل البسيطة من تلبية الاحتياجات الأساسية ' لكنها لم تسمح بتطوير الإنتاج بشكل كبير، الأمر الذي جعل الفلاحة مرتبطة إلى حد كبير بالتقلبات الطبيعية واليد العاملة الكثيفة.

1 وسائل العمل المستعملة في الزراعة.

كان الاقتصاد الجزائري يستمد أساسًا من الزراعة، لأن معظم سكان الجزائر يقطنون في الأرياف ويعتمدون في معيشتهم عليها، بالإضافة إلى تربية الحيوانات وهذا راجع إلى عدة أسباب، منها اتساع الرقعة الزراعية وخصوبة التربة وعلى الرغم من أن الزراعة كانت تمثل المورد الأساسي، إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية، مما كان له تأثير على مردودية الأرض وكمية الإنتاج.[1]

1-1 المحراث:

كان العمل في الحقل قائمًا على قاعدة مادية ضعيفة، فهو يعتمد أساسًا على تقنيات بسيطة، يشكل عنصرها الأساسي المحراث الذي لم يطرأ عليه أي تغيير[2]. وكان أهالي مدينة الجزائر يعتمدون في تقليب الأرض على المحراث الخشبي المكون من قطعتين قصريتين مجتمعتين ومزودة بسكة حديدية في طرفه الأسفل. وقد حال دون تعمقه في التربة واقتصر أثره على ملامسة الأرض.[3] يتم ربطه في عنق الحيوان ومن ثم يجره الحيوان كالأحصنة والخيول والثيران والبغال والحمير في المناطق الجبلية المنبسطة والشبه المنبسطة.

بالإضافة إلى الفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الصعبة وشديدة الانحدار.[4]

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العثماني، ط 1، دار الهدى، 2008 ص 152.
[2] محمد الامين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992، ص 30.
[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 57.
[4] د يحي بوعزيزة، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط1 ص 224.

المحراث الخشبي يخصص لجره حمار أو فرس أو ثور بحسب المناطق. وحين تكون الأرض جبلية، يتم استعمال زوج من البهائم، إن سكة المحراث لا تتعمق في الأرض وإنما تخدشها سطحيًا بحوالي 8 إلى 12 سم. وهذه الوسائل، لكونها بدائية، لكنها كانت دون شك أنسب بالنسبة لظروف المجتمع والبيئة.[1]

والمحراث الذي يستعمله الجزائريون ليس له عجلات ويتكون من خمس قطع رئيسية. وهي كالتالي قطعة واحدة مقوسة على شكل زوايا قائمة تشكل الجسم، الجزء الخلفي يعمل كمقبض بسيط بينما الجزء السفلي مخصص لتثبيت قضيب الجزء المحدب قليلا، ومائل في نهايته السفلية ليتناسب مع هيكل المحراث، تثبيته بواسطة إسفين كبيرة من الخشب، يتثقبه في الجزء الأمامي بأربعة ثقوب، حيث يتم العمود الذي يعتمد عليه بعد الثيران، أما القطعة الثالثة فهي عريضة ومحدبة، تأخذ شكل مجرفة عريضة بينما تتكون القطعتان الرابعة والخامسة من قطعتين من الخشب موضوعتين في الأسفل بزاوية حادة على كل جانب من الجزء السفلي من هيكل المحراث، إلا أن هذا المحراث أقل فائدة من المحاريث الأخرى لأنه لا يؤثر على الأرض بشكل كاف فأعمق حرث من الممكن أن يصل له لن يتجاوز ما بين خمسة أو ستة أصابع.[2] ورغم بساطة هذا المحراث، إلا أنه يمتلك العديد من المزايا الجيدة، فقد كان خفيفًا ومرنًا، وذلك بسكتّه الطويلة التي تساعده على الوصول للأماكن الضيقة، ويمكن إصلاحه عند إصابته بعطب، فهو سهل الإصلاح.[3]

1-2 السماد:

التسميد أحد الخطوات المهمة في العملية الزراعية، لأنه يزيد من طيب الأرض الطيبة ويصلح الرديئة إصلاحًا كثيرًا، فهو يذكي الحرارة الغريزية في النباتات ويفتح مسامات الأرض ويحولها ويجودها لولوج العروق فيها، كما يقويها ويصلحها ويدفع عنها العوارض المختلفة مثل الرياح أو البرد والحر المفرطين أو العطش وفرط الري المعفن[4].

[1] محمد الامين البزاز، المرجع السابق، ص 30

[2] محمد صابري، واقع الريف في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1519 -1830)، دراسة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ، تخصص تاريخ بلاد المغرب الحديث جامعة محمد خيضر بسكرة، 2024/2023، ص 194.

[3] سهام بومعزة، الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (1830/1518) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل،م،د) في التاريخ والحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2020، ص 201.

[4] موسى هواري، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي الى سقوط الموحدين من القرن (1 هـ، 7 م) الى (7 هـ، 13 م)، جامعة الجزائر 2، قسم التاريخ، 2013 / 2016 ص 38.

ولتسميد التربة، يستعمل الفلاح السماد ويسمى "السرجين"[1] أو الغبار، وهو فضلات الحيوانات والأعشاب وأوراق الأشجار التي يحرقها في فصل الصيف، فيذرّها في الحقول وتقلب الأرض وتترك للراحة، وفي السنة الموالية، وذلك عندما لا تتوفر هذه الأسمدة، وأيضًا لتزيد خصوبتها.[2]

ويقول النابلسي في هذا الشأن: إن تخمير الأرض بالزبل والتبن يصلح الأرض، لا سيما من الفول والشعير. والأرض كلها إذا زُبلت فوق الحاجة احترق ما فيها. والزبل يفتح مسام الأرض ويجودها لولوج العروق ويزكي الحرار الغريزي من النباتات أيضًا.[3]

ويستعمل السماد للأرض من سرجين الحيوانات ومن رماد الأشواك وغيرها التي تحرق بعد الحصاد أو الدرس ورفع الحبوب، وأيضًا ترعى فيها الحيوانات، وهذا أيضًا سماد لها، وذلك بغية الحصول على أرض خصبة. وهذا بالطبع نوع تقليدي كان يستعمل كي ينتج الزرع أكبر محصول ممكن إنتاجه.[4]

1-3 الأدوات الزراعية:

استعمل الفلاح الجزائري العديد من الأدوات الزراعية والتي قام بتصنيعها وتسخيرها له، لكنها كانت وسائل بسيطة ومحدودة وبدائية للغاية.

تأثل صناعة أدوات الفلاحة ممتهنوا الحدادة، حيث يتولون صناعة المحارث والمناجل والقوادم والألجمة وركاب الخيل.[5]

فكان في مدينة البليدة العديد من الحدادين والسراجين وصناع آلات الحرف والفؤوس.[6]

وكانت صناعات الحدادة متنوعة وجودتها عالية منتشرة بكامل الجزائر، وبصفة خاصة بالشرق والأوراس، بالإضافة إلى صناعة مطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه.[7]

---

[1] سرجين: هو الزبل كلمة أعجمية وأصلها سركين بالكاف وعرب إلى الجيم والقاف ويقال سرقين أيضا. (أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 1، المكتبة العلمية بيروت ص 273.

[2] دليلة رحمون، السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914) مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، محمد خيضر، بسكرة 2013/2012، ص25.

[3] عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 1299 هـ الورقة 15

[4] سهام بومعزة، المرجع السابق، ص 205.

[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، 1972، ص 63.

[6] أندري برنيان، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1884، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية ص204.

[7] محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 30.

اختص سكان المناطق الجبلية بصناعة الأرحية والمعاصر بوفره مادتها الأولية المتمثلة في الحجارة التي كانت تصنع منها كحجر الصوان الأملس الذي استخدم في طحن الحبوب وعصر الزيتون. وبخصوص صناعة الأرحية، يوجد نوعان: الصغيرة للمنازل، استعملتها النساء لرحي الحبوب بعضلاتهن يوميًا تقريبًا، والكبيرة المنصوبة على حواف الأنهار والأودية لطحن كميات كبيرة من الحبوب وتدار بواسطة القوى المائية. أما بخصوص أرحاء عصر الزيتون، فتدار بالخيول والأحمرة.[1]

ويقول أندريه جوليان: "الأدوات الزراعية ظلت بسيطة للغاية تعمل السلطة على تطويرها. ولم يكن لدى الفلاح سوى محراث بسيط أو سكة محراث خشبي مُغرَز غالبًا بنعل حديدي، ويصرفه ثوران أو ثور وحمار، ويضاف أحيانًا خشبي أو حزمة من الأشواك التي توضع عليها حجارة ومنجل مستقيم."[2]

إن تدهور الوضع السياسي للجزائر أثر على النشاط الاقتصادي، فالفلاحة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كانت تعاني من صعوبات بسبب الآثار السلبية التي لم تطور المجال الفلاحي واستبعدته، الأمر الذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة والسياسة الجبائية المستعملة في هذه الفترة.[3]

2-المنتجات الفلاحية:

كان اقتصاد الجزائر يستمد أساسًا من الزراعة لأن معظم سكان الجزائر يقطنون في الأرياف ويعتمدون في معيشتهم عليها بالإضافة إلى تربية الحيوانات. وهذا راجع إلى عدة أسباب منها اتساع الرقعة الزراعية وخصوبة التربة الزراعية، مما يؤدي إلى تنوع في الغطاء النباتي. ولقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ وكذا خصوبة التربة على وفرة أنواعًا كثيرة من المحاصيل والمنتجات الزراعية فكانت كل منطقة متخصصة في محاصيل معينة من الإنتاج الزراعي.[4]

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد، الجزائر 2009، ص102.
[2] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبداية الاستعمار 1827 – 1871، ترجمة عباس سليمان، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2013، ص 17.
[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792 – 1830، المرجع السابق، ص 35.
[4] حذيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص152 -154 .

2-1 الحبوب:

يعد القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية في ايالة الجزائر حيث كان يحصد من كميات كبيرة جدا تكفي البلد والفائض يوجه للتصدير وقد كان صاحب معمل بريطاني مقيم في وهران يرسل عبر مينائها كميات تتراوح بين ثمانية آلاف طن من القمح كل سنة.[1]

تميز الإنتاج الزراعي حسب طبيعة كل المنطقة وحسب مناخها بإنتاج أنواع معينة من المحاصيل. ويعد القمح والشعير[2] من أهم المحاصيل الزراعية في إيالة الجزائر، حيث كان يحصد منه كميات كبيرة تكفي البلد والفائض يوجه للتصدير.[3]

فكان القمح أكثر المحاصيل زراعة في إقليم الجزائر، حيث كان الفلاحون يعرفون أصنافه وكيفية زراعته. وكان يزرع القمح الصلب كثيرًا بسفوح الأطلس، وكان ما يميزه حبه الطويل ومقاومته للجفاف والصدأ، إضافة إلى أنه يصنع منه أجود أنواع الخبز والعجائن.[4]

فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها سهول قسنطينة ومتيجة وعنابة ومعسكر والتيطري، إلا أن أجودها كان في منطقة تلمسان. وقد ذكرت المصادر أن القمح الجزائري كان ممتازًا ينافس محاصيل أوروبا والدول الأجنبية وفي الأسواق العالمية.[5]

ويعتبر سهل متيجة أهم السهول بإيالة الجزائر لزراعة الحبوب. قمح هذه المنطقة أقل جودة من غيره. وأراضي إيالة الجزائر صالحة جدًا للزراعة الحنطة. وسكان سهل متيجة وعرب بايلك الغرب يزودون مخازن الداي بهذا المنتوج، وهو ليقوم هو ببيعه للأجانب الذين أصبحوا بفعل هذه المبادرات من كبار التجار في فرنسا وإسبانيا. وباقي أنواع الحبوب تزرع في موسمين سنويًا وتعطي محصولين في السنة الواحدة.[6]

ونظرًا لأهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية والتصدير الخارجي، فقد عملت الدولة جاهزة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب.[7] وقدرت مساحة أراضي الحبوب التي يملكها الباي في القطاع

[1] د رضوان شافوآعمر لمقدم، نظرة حول الانظمة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد 1، العدد 1، 01 جوان 2017 ص 64.

[2] القمح والشعير، كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر العثمانية وكان مصدره أساسا لغذاء السكان متمثلا في الخبز والكسكس.

[3] رضوان شافو اعمر لمقدم، نفسه، ص 83.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار السلطان أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012،

[5] أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، دار الكتاب العربي، ط1، 2011.

[6] سهام بومعزة، المرجع السابق، ص 309.

[7] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني ج 4 ص58.

الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 جابدة،[1] وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500 جابدة، بالإضافة إلى 3212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور والتراضيات في مختلف الأقاليم.[2]

كانت هذه المساحات من الأراضي المستعملة في زراعة الحبوب تمد الدولة بإنتاج ضخم، بعضه يستغل محليًا من طرف الفلاحين وسكان المدن، وبعضه يصدر للخارج.

وقد شجع الباي محمد الكبير إنتاج الحبوب في الناحية الغربية بتشجيعه تصديرها في الخارج. ومعلوم أن الاهتمام بالحبوب قد ازداد منذ عهد هذا الباي والباي صالح في الشرق.[3]

وقد كان القمح يأتي على شكل خبز أو كسكس. وكانت إيالة الجزائر مقسمة إلى أربع مقاطعات إدارية عثمانية تشمل كل من دار السلطان كجهاز مركزي للتحكم، وبايلك الشرق، وبايلك الغرب وبايلك التيطري.

لقد سهل هذا التقسيم على الإدارة العثمانية التحكم في السياسة الجبائية وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.[4]

2-2 الأرز:

انتشرت هذه الزراعة في مليانة وفي الغرب الجزائري، وكانت تنتج ما يقارب 6000 قنطار في السنة أواخر العهد العثماني على الرغم من ذلك، فإن الدولة كانت تستورد كميات منه من مصر للفئة الحاكمة.[5] لقد كان ينتج بنواحي مليانة وبالقرب من معسكر ومستغانم وعلى الضفاف حيث يزرع في مايو ويجنى في أوت.[6]

---

[1] الجابدة: مساحة الجابدة تتراوح ما بين 8 الى 10 هكتارات انظر مصطفى بن حموش فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف الجزائري العثماني (1519- 1830)، ص 271.

[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ص 58

[3] صالح عيادة، الجزائر خلال العهد التركي (1514 –1830) دار هومة الجزائر، 2012، ط1، ص 335.

[4] بالعقون محمد الصالح، نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر (1519-1830)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المجلة، العدد 3، جانفي 2022، ص ص34 56.

[5] صالح عيادة، المرجع السابق، ص335.

[6] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 15.

2-3 زراعة الأشجار:

كانت زراعة الأشجار المثمرة منتشرة في المناطق الريفية الأهلية مثل بلاد القبائل ودار السلطان، وكانت تمثل فرعًا على جانب من التنوع والأهمية في زراعة البلد.[1]

كما كان بايلك الغرب ينتج الكثير من الأشجار المثمرة كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والمشمش.[2] ومن الأشجار التي كانت تزرع على نطاق واسع شجرة الزيتون والتين التي انتشرت بلا منازع ببلاد القبائل، حيث شكلت زراعة الزيتون وتجارة الزيت المستخرج منها الركيزة الاقتصادية للإقليم ككل.[3]

وقد أشار هايدو من خلال زيارته إلى خارج مدينة الجزائر، حيث قال: "هنالك العدد الذي لا يحصى من الحدائق والبساتين المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون والأزهار من كل نوع."[4]

وعمت أشجار البرتقال خصوصًا مدينتي القليعة والبليدة، وذلك بفضل الخبرة الأندلسية التي حولت هذه الأخيرة إلى غابة حقيقية امتدت على المئات من الهكتارات. وانتشرت أشجار الكروم في مدن الجزائر، دلس وبجاية. وكان جزء من إنتاج العنب يحفظ على شكل زبيب، والباقي يحول إلى خل أو خمر من طرف المعمرين اليهود.[5]

---

[1] أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659 -1671) دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، 2013 مرجع سابق ص 177.
[2] توفيق دحماني، المرجع السابق ص 15
[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص178.
[4] وليم سبينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص143، 144.
[5] أمين محرز، المرجع السابق، ص 178.

كانت توجد بأنحاء الجزائر أنواع عديدة أخرى من الأشجار المثمرة، نذكر منها الرمان، الإجاص، التفاح، البرقوق، الجوز، النخيل، المشمش، اللوز، الخوخ، الكرز وغيرها.[1]

2-4 الخضر والبقوليات:

تزرع أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية في إيالة الجزائر مثل البصل أو الثوم والخيار والفلفل والدلاع والفول والبطيخ[2] واللفت والجزر والسلطة والباذنجان والكزبرة والنعناع والفول السوداني. وهنالك أنواع أخرى من الخضر الجافة التي تعتمد على تساقط الأمطار وتزرع في المنحدرات وبعض الهضاب والسهول العليا مثل اللوبيا، الجلبانة، العدس، الحمص، الفول، والأرز.[3]

وقد اهتم سكان إيالة الجزائر بمختلف أنواع الخضر والبقوليات، وكانت في غاية الأهمية نظرًا لأنها تشكل جزءًا مهمًا في غذاء الإنسان.

2-5 الزراعات الأخرى:

لقد اهتم الجزائريون بعدة زراعات أخرى مثل زراعة القطن التي تركزت في مستغانم، والحرير في القليعة وشرشال.[4] أدخل الأندلسيون المهاجرون في مدينة الجزائر والبليدة والقليعة والمدية أساليب جديدة من حيث العمل الفلاحي وطرق التشذيب[5] والتلقيح والغراسة واختيار التربة ونوعية المياه، [6]حيث حولوا الجزائر إلى جنات لم يسبق لها أن شهدت على هذا النحو من قبل. كما وصفها فوزي سعد الله قائلاً: "تحولت وبدون مبالغات إلى أجمل بساتين وجنان للعالم المتوسطي بضفتيه الشمالية والجنوبية."[7]

2-6 تربية الحيوانات:

لم يقتصر النشاط الفلاحين على الزراعة فحسب، بل كان يشمل تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز والخيول والنحل. وكان عدد الأغنام يصل أحيانًا إلى سبعة أو ثمانية ملايين رأس، مما يدل على

---

[1] أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات، المرجع السابق، ص178.
[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعدلي، المرجع السابق ص 59.
[3] يحي بوعزيزة، المرجع السابق، ص 325.
[4] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق مرجع السابق ص 60
[5] التشذيب: من الشذب اي القشور والعيدان المتفرقة وشذب الشجرة تشذيبا، وجذع مشذب اي مقشراذ قشر ما عليها من الاشواك وهو ما يلغى من الشجر من اغصان وشذب الجذع الذى ما عليها من الكرب. انظر ابن منظور، لسان العرب، المجلد الاول دار صادر، بيروت ص 486.
[6] محمد الأمين بلغيث، فصول في التاريخ والعمران بالمغرب الإسلامي، ط1 ، منشورات دار الخلدونية، الجزائر 2007، ص ص529، 535.
[7] فوزي سعد الله، الشتات الأندلوسي في الجزائر والعالم، ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص109.

أن البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحم والأصواف. كما أن الأرقام تعطينا صورة واضحة على أهمية الإنتاج الحيواني.[1]

وقد وجه سكان إيالة الجزائر اعتمادهم العام تجاه تربية الحيوانات منذ القدم، وهي الثروة الثانية للبلاد بعد الزراعة.[2]ولم تقتصر تربية الحيوانات والأغنام على البدو فقط، بل كانت كل القبائل تمارس هذه الحرفة لما لها من أهمية كبيرة في العديد من النواحي، فهي توفير اللحوم ومشتقاتها كغذاء كما تساعد في عملية الزرع وكل ما يتعلق بها. [3]

وكان النشاط الرعوي هو القوام الأساسي لمعظم السكان من غير الحضر. فكانت دار السلطان نسبيًا قليلة الإنتاج الحيواني ولم ينتشر على نطاق واسع. أما القبائل الرحّل فتمتلك قطعانًا كبيرة من الماشية، وتنتقل بحثًا عن المراعي إلى التل شمالًا في فصل الصيف، وإلى الهضاب، مشارف الصحراء جنوبًا في فصل الشتاء.[4]

وكان الإنتاج الزراعي موصولًا بالإنتاج الحيواني باعتبارهم مكملات لبعضهما.[5] والحيوانات هي مصدر العيش الرئيسي في الحياة السهلية كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساسًا على تربية الأغنام والجمال وتتنقل معها عبر مجال رعوي قدرت مساحته بمليون هكتار، تكفي لتربية ما يمتلكه السكان هناك من حيوانات.[6]

3 نظام الري:

يعد الماء عنصرا أساسيا في الحياة وهو مصدر عيش لجميع الكائنات والنباتات بما فيها البشر لقوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنبياء 30. وقد كان الماء ومنذ القدم محط اهتمام لكل الشعوب.

قام الحكام في العهد العثماني بتنظيم الشبكة المائية وتسخيرها للاستغلال الزراعي وتلبية حاجيات السكان إذ حرص العديد من البشاوات والأغوات والدايات الذين حكموا الجزائر على قيام بمنشآت عمرانية

[1] أرزقي شوتيام، المرجع السابق، ص 59.
[2] حمدان بن عثمان خوجة، مذكراته، دار الثقافة، بيروت، ط 1، لبنان، 1972، ص 77
[3] فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832، 1837 ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، وزارة الثقافة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 ص 59
[4]أمين محرز، المرجع السابق، ص59.
[5] علي هارون، جغرافيا الزراعة، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1420ه 2000م ، ص 79.
[6]ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ص ص60-61.

خاصة بالمياه، مثل الآبار والعيون والسواقي والحنايا والأحواض والصهاريج والقنوات والتي تشكل في مجموعها شبكة مائية تقوم عليها زراعة ويعتمد عليها السكان في تلبية حاجياتهم الضرورية من المياه.[1]

ويؤدي ذلك إلى تنوع مصادر المياه بإيالة الجزائر من أودية وآبار وعيون.

مصادر الري المعتمدة:

ارتبط نظام الري في الجزائر بالتقنيات السائدة في تلك الفترة كانت أساليب السقي المتبعة تتماشى مع طبيعة التضاريس ومصادر المياه، فالأراضي الواقعة في المناطق المنحدرة كانت تعتمد في سقيها على العيون.[2] ويحمل مصطلح عين عدة معان غير أن ما يرتبط بموضوع المياه تشترك كلها في تعريف العين إذ يذكر ابن منظور في قاموسه لسان العرب أن هذا اللفظ يطلق على ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري أن عين القناة مصب مائها وجمعها عين وعيون.[3]

منها عين السخانة وعين الحامة وعين مصفى باشا وعين الأزرق وعين تقصرين وعين بئر خادم بالإضافة إلى القنوات والسواقي ويذكر قناة تيليملي التي أنشئت من طرف حسن باشا والتي يعود تاريخها الى 1550 والهدف منها احضار المياه من المرتفعات المشرفة على خليج الجزائر وكان طولها يبلغ 800.3م، وكانت تدخل للجزائر من الباب الجديد وقناة بئر طرارية التي كانت تأتي بالماء إلى مدينة الجزائر من منبع باب الواد والهدف منها كان تأمين الجزء الشمالي من المدينة والحمة التي كانت من أهم السواقي والقنوات التي ينسب بنائها إلى أحد المهندسين الأندلسيين.[4]

أما الصهاريج فهي عبارة عن أحواض كبيرة للمياء وكانت توضع في أماكن مرتفعة نوعا ما حتى ينساب الماء منها إلى السواقي بسهولة عبر قناة خارجة من إحدى جنبات الصهريج المواتية لاتجاه السقي.[5] واعتمد على شبكة واسعة من الآبار والعيون والسواقي والقنوات والنوريات والصهاريج.

[1] ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، المرجع السابق ص371 ص372.
[2] المرجع السابق، ص 417 ص 416
[3] ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب المحيط، أعاد بنائه على حرف الألف من الكلمة، يوسف الخياط المجلد 4، دار الجيل دوار لسان العرب، بيروت 1988 ص 947.
[4] أ نادية مباركي، إطلالة تاريخية على التجهيز المائي بمدينة الجزائر ومرافقها المائية خلال العهد العثماني، جامعة الجزائر، العدد 11، 2017 ص 142 ص 143.
[5] د لخضر العربي، المرجع السابق، ص 140.

كان يتم رفع الماء بواسطة السواقي وتوزيعها على الصهاريج والأحواض أما الجهات السهبية فكانت تعتمد رفع الماء على الناعورات والنوريات بالقرب من الآبار المنتشرة به وهذا ما يؤكد أن اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال ما تتميز به الشبكة المائية وما تؤثر فيه من نشاط زراعي.

والشيء الملاحظ في نظام الشبكة المائية ونظام الري في الجزائر العثمانية كان خاضع لقانون خاص محكم تندرج ضمن التنظيمات الاسلامية واهتمام الحكام بها.[1]

وكان الري المنظم قليلا بسبب عدم توفر خزانات لتخزين المياه، لأنه معظم الأنهار تفيض وتخرج عن مجاريها في الشتاء وتجف خلال فصل الصيف.[2] ووسائل الري كانت شبه منعدمة ومفقودة، لا تتعدى إقامة حواجز بسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها. [3]

أما نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الامطار والأنهار الموسمية الجريان.[4]

ونذكر بفحص الجزائر الذي تعتمد على المرتفعات المجاورة لسقي البساتين المرتفعة. أما البساتين الواقعة في الجهات الواطئة فكانت تسقى من مياه العيون.[5] نذكر منها عين السخانة غرب المدينة، عين الحامة، عين الدجاج في بوزريعة، عين القناصل، عيون مصطفى باشا، عين الأزرق.

وخلال القرن السادس عشر ميلادي، أظهرت العناصر الأندلسية قدرة في هذا المجال فأنشأوا الآبار ذات العجلات وعمدوا إلى استغلال مياه الوديان بمختلف الفحوص القريبة لذلك استغلوا هذه المياه في سقي البساتين من جهة وتلبية حاجيات السكان من جهة أخرى.[6]

[1] ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، المرجع السابق ص 382 ص 383.
[2] دليمي سهيلة شعبني صورية، أساليب وتقنيات الزراعة في العهد العثماني 1518 / 1830 مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث جامعة محمد بوضياف المسيلة 2024 ص 32.
[3] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر 2014 ص 507.
[4] د محمد حمد الهمذاني، سلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية مجلد 5 العدد 16، 2013 ص421 ص422.
[5] بلبروات بن عتو، المدينة والريف في الجزائر القديمة، المرجع السابق ص 307.
[6] ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية المرجع السابق ص 371.

4 أساليب استغلال الأراضي الفلاحية

تتمثل أساليب استغلال الأراضي الفلاحية من قبل الحكام في استخدام الخمّاسة أو توظيف الرعية في أعمال السخرة المسماة التويزة.

يسود الملكيات الخاصة حيث يقوم صاحب الأرض باستغلالها بشكل مباشر ولا يخضع أصحابها لأي التزام ضريبيتجاه الدولة باستثناء فريضتي العشور والزكاة ويقع معظمها قرب المدن وفي المناطق الجبلية.[1]

إن نظام الخماسة هو نوع من طرق استغلال الاراضي يقام من طرف الفلاحين الذين كانوا يعملون في المزارع الخاصة من ملكيات الدولة. كان هذا النوع يوفر للفلاح جميع الإمكانيات والوسائل البسيطة للإنتاج التي يعمل بها الأرض، مثل المحراث، الحيوانات، والبذور، مقابل خصمه لخمس الإنتاج.[2]

4 .1 طرق الاستغلال المباشر:

تتمثل في.

نظام الخماسة: وهي أن يقوم مزارعون بتعمير الأرض مقابل الحصول على خمس غلتها، بينما تعود الأخماس الأربعة الباقية إلى المالك. تكمن الشراكة في خمسة مكونات: الأرض، الآلة، الزريعة، الماشية، والعمل.[3]

كان الخماس شخصًا مكلفًا بالقيام بأعمال الحراثة والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول، وحراسة المحاصيل من التلف والطيور والحيوانات.[4]

التويزة: فهي المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث أو في أوقات الحصاد.[5]

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق ص ص، 80، 84.
[2] دليمي سهيلة، شعبني صورية، المرجع السابق، ص 19.
[3] كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، الدكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة وهران 2013/2012 ص 188.
[4] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 190
[5] دعموش كميليا، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحدث، جامعة وهران، الجزائر، 2020/2019 ص 133.

بحيث توسع هذا العمل الجماعي التعاوني الذي اقتضاه نظام الجماعة وطبيعة تكوين القبيلة، باعتباره فرصة لتقديم العمل لينتفع بها الجميع.[1]

لكن "البايليك" استغل هذا النظام، فأصبح يفرض على الفلاحين الذين يعيشون على أراضيهم القريبة أو المجاورة لملكية البايليك القيام بالحرث وحصاد تلك الأراضي وجمع محاصيلها في المخازن.[2]

إن نظام التويزة هذا، الذي اعتمد في أساسه وفي طريقة تنفيذه على واقع الحياة الاجتماعية بالريف وطبيعة العلاقة بين السلطة والسكان، زاد في شقاء الفلاحين وخفض إلى حد كبير في مصاريف البايليك وأثر على أسلوب استغلال الأرض، نظرًا لسعة المساحات الزراعية التي كان يطبق بها.[3]

4. 2 الأسلوب غير المباشر:

يقوم على كراء أراضي البايليك من خلال وسطاء يقيمون في غالب الأحيان في المدن، وتسمح لهم إمكانياتهم المادية بكراء أراضي البايليك لحسابهم. يقوم هؤلاء لكراء هذه الأراضي لصغار الفلاحين.[4]

وتعطى هذه الأراضي لأصحاب المرابطين ذو النفوذ وشيوخ القبائل الكبرى مقابل خدماتهم، ويدفعون للخزينة أربعة ريالات عن كل "جَابدة". وتسند إلى زعماء قبائل المخزن لاستغلالها مقابل خدماتهم العسكرية أو مهامهم الإدارية ولا يدفعون سوى العشور أو صاع من القمح أو صاع من الشعير عن كل جابدة.[5]

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 192.
[2] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 190.
[3] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 193.
[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 88.
[5] كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري ....، ص 141.


الخاتمة

إن الهدف من تناولنا لهذا الموضوع هو تقديم معطيات تاريخية حول طبيعة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الهد العثماني "1519 / 1830م – 925 /1246هـ" وطرق استغلالها وأساليب استثمارها والوسائل المستخدمة في استصلاحها ومن هنا ومن خلال تتبع ذلك خلصنا الى النتائج التالية:

- إن الأرض كانت لها أهمية كبيرة لدى المجتمع الجزائري عامة وفي مختلف أنحاء الإيالة الجزائرية سواء في الشرق أو الغرب والشمال والجنوب.
- اعتمدت الفلاحة في الجزائر العثمانية على الأساليب والوسائل التقليدية والبدائية رغم الأهمية القصوى للزراعة عند السكان والحكام، وتمثلت في المحراث الخشبي في حرث الأرض والمنجل للحصاد والنقل والدرس على الحيوانات مثل البغال والأحصنة والحمير ونظام ري بسيط وأسلوب فلاحي غير متطور.
- الملاحظ إن الجزائر كانت بلد زراعيا حيث كان يساهم بشكل كبير في اقتصاد البلاد من جهة ومصدر عيش السكان من جهة أخرى.
- كانت الفلاحة تعاني من عدة مشاكل تعيق تطورها وتنوع إنتاجها حيث استعملت فيها الوسائل البسيطة والتقليدية والتقيات البدائية كما ذكرنا من قبل إضافة الأسمدة العضوية واعتماد مطامير لحفظ الإنتاج.
- _نظام الري كان شبه منعدم واعتمدت الزراعة على مياه الأمطار والمصادر الطبيعية بشكل كبير ولم تعرف تطورا خلا كامل الفترة العثمانية
- كانت الجزائر تمتلك تنوع في التضاريس والمناخ مما أدى إلى تنوع في المحاصيل الزراعية وساهم بشكل كبير في اقتصاد البلاد
- تنوعت المنتجات الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني من أهمها الحبوب والخضر والبقوليات والأشجار المثمرة
- اعتمد المجتمع الجزائري على أنماط مختلفة من استغلال الاراض جمعت بين الاستغلال المباشر والغير مباشر وحرصت على تشجيع نظام الأراضي الوقفية وعدم تملك الأفراد للأراضي الفلاحية وحيازة القبائل للأراضي المشاعة واستغلالها بشكل جماعية
- تحكمت الضرائب في النشط الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني وقد إثر هذا الوضع السياسي والاجتماعي في البلد وكان المتحكم الرئيسي في الإنتاج الفلاحي والحيواني من خلال فرض الضرائب وكيفية استخلاصها والكمية التي توفرها للخزينة العامة يمكن رسم صورة للعلاقة بين السلطة والأهالي والتحكم في توازن الطرفين.
- كانت الضرائب في ازدياد متواصل مما أثر على الواقع السياسي والاجتماعي للرعية وأدى إلى حدوث تجاوزات وأثار سلبية منها هجرة الفلاحين لأراضيهم، وقيام عدة ثورات في مختلف مناطق الجزائر

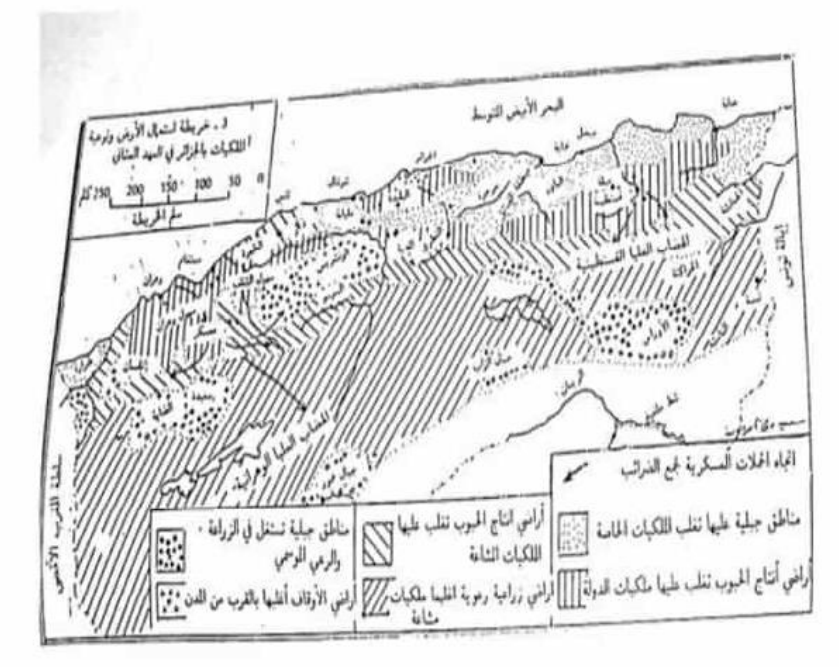
ومن ذلك يمكننا القول إن ايالة الجزائر تمتلك ارض خصبة وطبيعتها مناسبة جدا للزراعة و الري و مناخها متنوع وملائم للزراعة مع فصول السنة، ويمكن إن نخلص إلى إن موضوع الفلاحة في الجزائر خلال العهد العثماني شامل ومحل دراسات معمقة ولا يمكننا الإلمام بكل ما يتعلق بجوانبه في هذه المدة الطويلة خلال عهد كامل ولقد حاولنا التركيز على جانب معين لإثراء الدراسات التاريخية ، ويمكن للباحث التعمق أكثر في هذا الموضوع خاصة وان الجزائر كانت تتميز بخيراتها الزراعية مما ساهم ذلك في بناء اقتصاد البلاد بشكل كبير جعلها محل أطماع عديد الدول مما أدى إلى غزوها من طرف الاحتلال الفرنسي.


الملاحق

الملاحق:



الملحق 01: خريطة ملكيات البايلك (عزل البايلك) بايلك الشرق[1]



الملحق 02: خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات في العهد العثماني[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 259.
[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسة في الملكية والوقف والجباية، ص 79.



الملحق 03: خريطة إيالة الجزائر (الجهة الوسطى) في أواخر العهد العثماني[1]

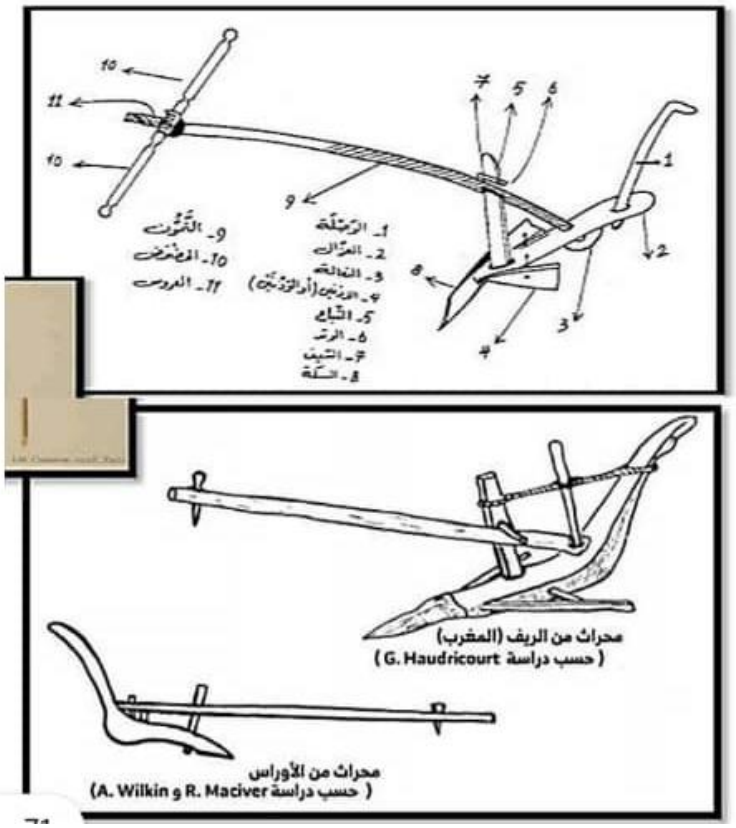


الملحق 04: خريطة استعمال الأراضي بإيالة الجزائر أواخر الفترة العثمانية [2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 260.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 257.

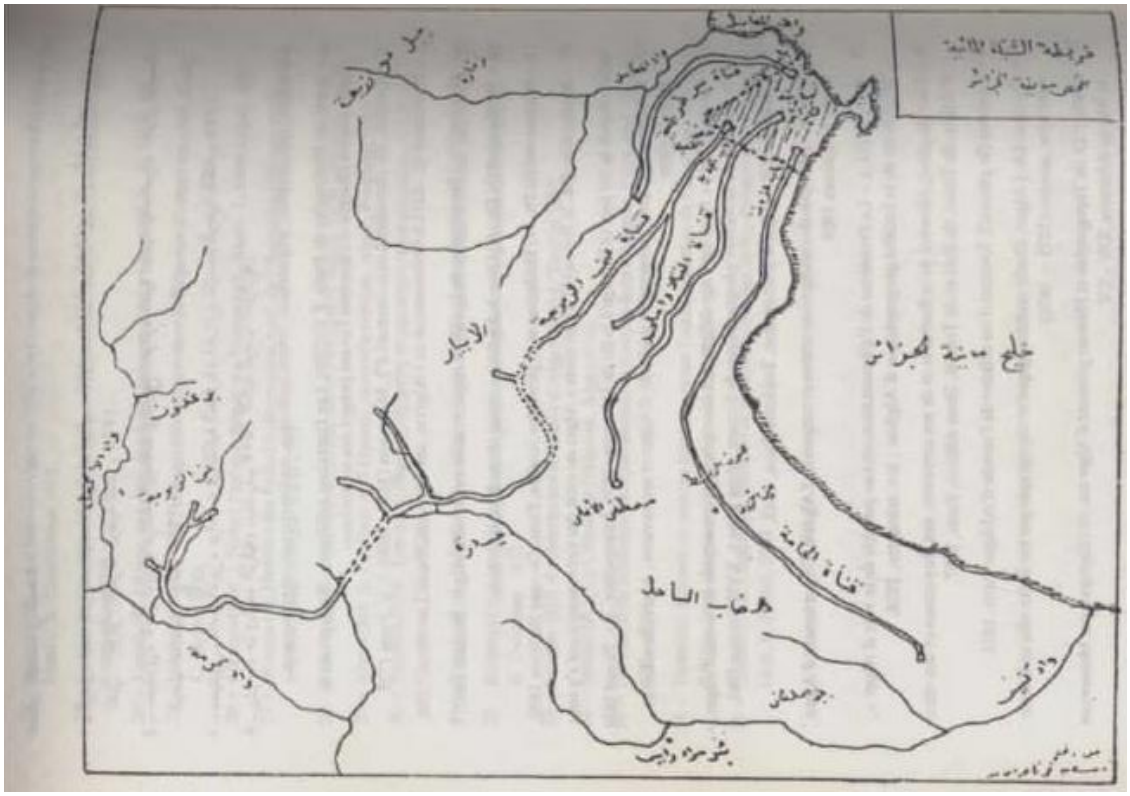


الملحق 05: استعمال المحراث الخشبي في الزراعة [1]



الملحق 06: المحراث الخشبي المعتمد في الزراعة[2]

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 115.
[2] جيلالي بن فرج حسين، الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال (1671-1830م)، ص370.



الملحق 07: خريطة الشبكة المائية لمدينة الجزائر[1]



الملحق 08: خريطة لتوزيع النوريات في منازل الفحص باتجاه ساقية تيلملي (عن مديرية مسح الأراضي بتصرف)[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر: الشبكة المائية في العهد العثماني، ص79.
[2] مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 21، العدد 01 خاص 2024 / ص 99.



[1]– التعريف بالأدوات الفلاحية:

– رقم 1: **مذراة:** أداة كثيرة الأسنان، تتخذ من الخشب الصلب، وتستخدم في تذرية الحبوب بعد درسها. مبق حسن علي حمدوه، المقال السابق، ص:192.

– رقم 2: **رفش:** تصنع على شكل قطعة واحدة من خشب البلوط أو الخيز، يذرى بها الحب مرة ثانية لتصفيته مما يلتصق به من تبن وغيره. نفسه.

– رقم 3: **رفش خشبي:** نموذج حقيقي آثري محفوظ بإحدى متاحف ولاية سطيف.

– رقم 4: **مذراة خشبية:** نموذج حقيقي آثري محفوظ بإحدى متاحف ولاية سطيف.

– رقم 5: **غربال أو منخل:** يستخدم لنخل الشوائب من الحب فعاليا قبل تخزينه.

– رقم 6: **فأدوم:** من أدوات الحفر، تستخدم في نقش الغلال من النباتات الضارة، أو في الغراسة، وهي أصغر من الفسحاة.

– رقم 7: **فأس:** تتكون من نصلين، نصل للحفر ونصل للقطع.

– رقم 8: **فأس:** تتكون من نصل واحد تستخدم للقطع أو الاحتطاب.

– رقم 9: **نصل فأس:** الذين في الشكل رقم: 8.

– رقم 10: **مسحاة:** تستخدم في السقي وفي كنس السواقي والمصارف، كما تستخدم في حرث مساحات البستنة، وفي الغرس كذلك.

– رقم 11: **منجل:** يستخدم في حصاد الحبوب.

– رقم 12: **منجل صغير:** يسمى عند فلاحي عصرنا بـ: الشيشلة، وهي تصغير لكلمة منجل.

– رقم 11: **الإصبع:** يصنع من القصب، ويلبسه الحصّاد في اليد التي تلي اليد التي تحمل المنجل أثناء حصده للسنابل، ويعرف منذ زمن بعيد باسم العشّاقية، أو العشّاعيات.

الملحق 09: أدوات فلاحية مختلفة [1]

[1] لخضر العربي، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني، ص303.


قائمة المصادر
والمراجع

البيبليوغرافيا

❖ **القرآن الكريم برواية ورش**

- سورة التوبة الآية 103.
- سورة النمل الآية 19
- سورة الأنبياء الآية 30.

❖ **قائمة المصادر والمراجع:**

قائمة المصادر:

1. الحسن بن محمد الوزان الفاسي وصف إفريقيا، ج2، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان ط 2.
2. الشريف الإدريسي، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، ليدن، 1823.
3. الشريف الادريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، 1422 هـ / 2004 م بالقاهرة.
4. ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان 1992
5. الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي "صبح الأعشى"، ج5، مطبعة الأمير بالقاهرة سنة 1333هـ/1915 م
6. حمدان بن عثمان خوجة – المرآة تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، دار الحكمة، الجزائر 2014.
7. حمدان بن عثمان خوجة، مذكراته، دار الثقافة، بيروت، ط 1، لبنان، 1972.
8. الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754 – 1830 م) (1246 – 1168 هـ) تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر 1974.
9. عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 1299 هـ
10. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب المحيط، أعاد بنائه على حرف الألف من الكلمة، يوسف الخياط المجلد 4، دار الجيل دوار لسان العرب، بيروت 1988.

قائمة المراجع:

الكتب:

11. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجغرافيا، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.
12. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد، الجزائر، 2009.

13. أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر – مكتبة النهضة العربية، سنة 2001.
14. أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659–1671)، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
15. أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830)، دار الكتاب العربي، ط1، 2011.
16. أندري برينيان، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1884.
17. بالعقون محمد الصالح: "نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر (1519–1830)".
18. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العثماني، ط1، دار الهدى، 2008.
19. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق في (1519 –1830)
20. رضوان سافو أعمر، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني
21. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبداية الاستعمار 1827 – 1871، ترجمة عباس سليمان، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2013.
22. علي هارون، جغرافيا الزراعة، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1420ه 2000م.
23. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال–المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، طبعة 2005.
24. صالح عيادة، الجزائر خلال العهد التركي(1514–1830)، دار هومة، الجزائر، ط1، 2012.
25. محمد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري أراضي الفترة العثمانية" العدد 7–8، 2013/2012.
26. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792 –1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
27. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية الأحوال السياسية، منشورات الحضارة، الجزائر، طبعة 2009.
28. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الكتاب الغربي، الجزائر، 2007 ج 3.
29. محمد الأمين بلغيث، فصول في التاريخ والعمران بالمغرب الإسلامي، ط1، منشورات دار الخلدونوية، الجزائر، 2007.

30. محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات في القرنين 18 عشر و19عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992.
31. محمد صابري، واقع الريف في بايلك الشرق خلال العهد الثماني (1519-1830)
32. مصطفى بن حموش: "فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف الجزائري العثماني (1519-1830)".
33. فوزي سعد الله، الشتات الأندلوسي في الجزائر والعالم، ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
34. ناصر الدين سعيدوني، الدراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة. دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 2001.
35. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830) دار البصائر، ط3، الجزائر.
36. ناصر الدين سعيدوني، مقالة بعنوان الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني. جامعة الجزائر ديسمبر 1992.
37. ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار السلطان أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
38. ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني، ج4، الجزائر،1948.
39. ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلوسية.
40. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر 2009.
41. وليم سبينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
42. فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832، 1837 ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، وزارة الثقافة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007.
43. د يحي بوعزيزة، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط1.

المجلات:

44. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد 3، يناير 2022.
45. مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد 1، العدد 1، يونيو 2017.
46. نادية مباركي، "إطلالة تاريخية على التجهيز المائي بمدينة الجزائر ومرافقها المائية خلال العهد العثماني"، مجلة المصادر، المجلد 06، العدد 02 (2019).
47. مؤيد محمود، حمد المشهدان وسلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 16، 2013.

الرسائل الجامعية:

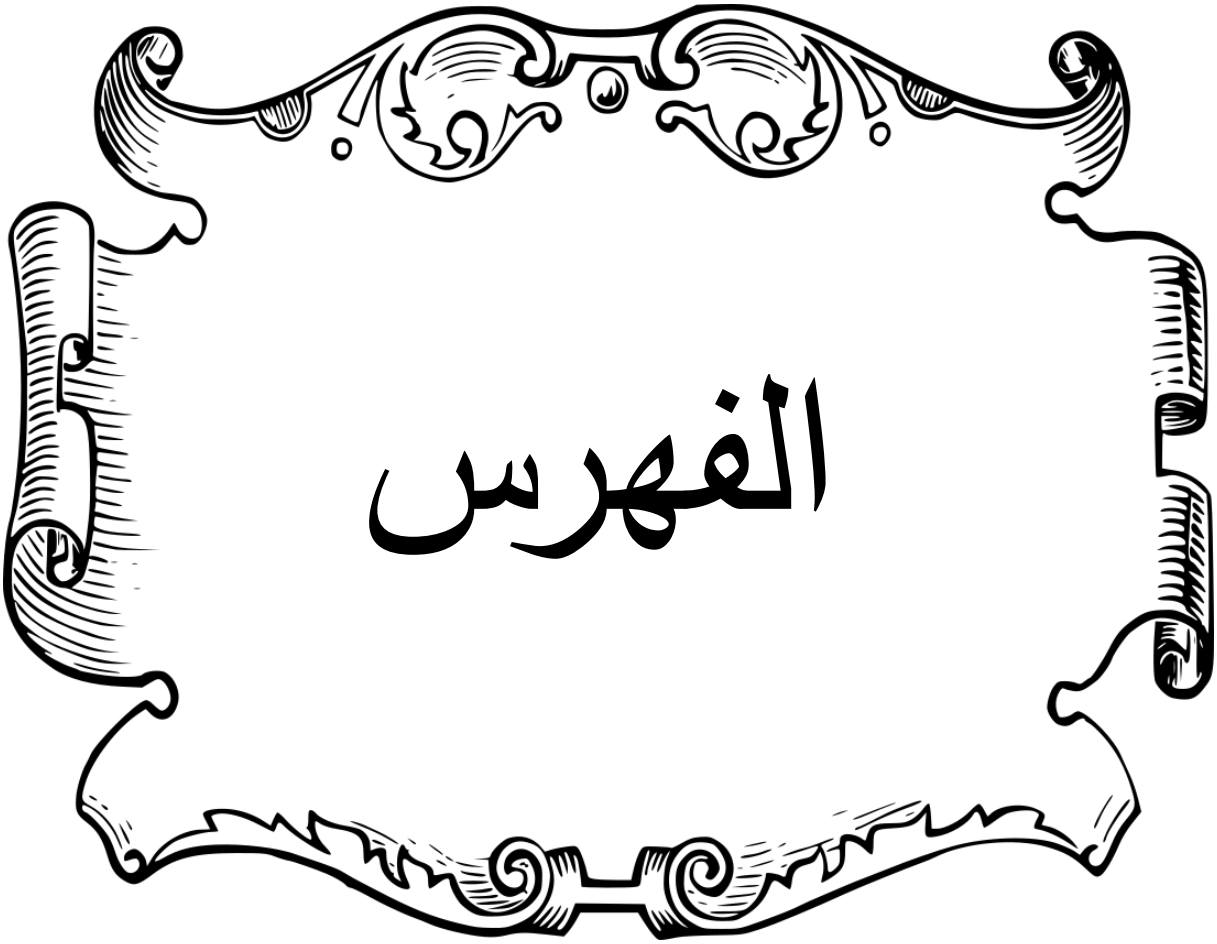
48. توفيق دحماني، "الضرائب في الجزائر (1206-1282 هـ) (1792-1865م) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2008/2007.
49. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، الجزائر، 2007/2006.
50. دليلة رحمون، السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013/2012.
51. دعموش كميليا، "السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2020/2019.
52. دليمي سهيلة، شعبني صورية أساليب وتقنيات الزراعة خلال العهد العثماني (1518 – 1830)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2024/2023.
53. سهام بومعزة، الزراعة في ايالة الجزائر خلال العهد العثماني (1518 -1830)، رسالة دكتوراه، جامعة وهران،2020.
54. سعاد العقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1830/1519) دار السلطان، ماجيستير غير منشورة.
55. كمال بن صحراوي أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2013/2012.
56. لخضر العربي، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633هـ/1235م-962هـ/1554م) دكتوراه، غير منشورة، قسم التاريخ والآثار جامعة وهران1. السنة الجامعية 2017,1439/1438هـ/2018م

57. موسى هواري، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب المغرب الإسلامي من الفتح الإسلامي إلى سقوط الموحدين من القرن (1هـ/7م) إلى (7هـ/13م)، جامعة الجزائر 2، 2016/2013.

58. فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف الفسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 –1837) رسالة ماجستير غير منشورة الجزائر 1990/1989.

59. محمد صابري، واقع الريف في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1519 –1830)، دراسة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ، تخصص تاريخ بلاد المغرب الحديث جامعة محمد خيضر بسكرة، 2024/2023، ص 194.

60. بلبراوات بن عتو، المدينة والريف في الجزائر القديمة، مكتبة الدراسات للنشر والتوزيع أطروحة دكتوراه غير منشورة.


الفهرس

الفهرس

كلمة شكر وتقدير ..... أ

الإهداء ..... ب

المقدمة: 2

مدخل: الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة الزيانية قبيل العهد العثماني 6

1. الأوضاع السياسية: 6

2. الأحول الاقتصادية: 7

1.2 الإنتاج الفلاحي في الدولة الزيانية: 7

2.2 الإنتاج الحيواني: 10

الفصل الأول: الملكيات الزراعية والضرائب الفلاحية 13

1- ملكيات الأراضي الزراعية 14

1.1 ــ الملكية 14

2.1 ــ أنواع ملكيات الأراضي الزراعية: 14

2. الضرائب الفلاحية: 20

1.2 **الضرائب الاعتيادية "الشرعية":** 20

2. 2 الضرائب المستحدثة: 22

2 .3 الجبايات الطارئة (الظرفية): 25

2 .4 موارد أراضي الدولة: 26

الفصل الثاني: طرق استغلال الأراضي الفلاحية. 28

1 وسائل العمل المستعملة في الزراعة. 29

2-المنتجات الفلاحية: 32

3 نظام الري: 37

4 أساليب استغلال الأراضي الفلاحية 40

الخاتمة: 43

الملاحق 46

قائمة المصادر والمراجع 52

الفهرس 58